

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٦٧**

الأربعاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هاولز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيدة أحمدي
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد ماثولي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد بياباروه – إيبورو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-31851 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلا البلدين لآخرين المذكورين آنفاً المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2007/228، ونصها كما يلي:

> ''يشرفني أن أطلب، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.''

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، ما فتئت مبادرات سياسية ودبلوماسية ترمي إلى تنشيط عملية صنع السلام في الشرق الأوسط تتطور بشكل إيجابي في معظم الأحيان.

والأمين العام، الذي يعود اليوم من جولته الثانية إلى المنطقة، يعمل بنشاط على تشجيع تلك المبادرات المحلية، والإقليمية، والدولية. غير أن زخم المضي قدما الذي نشهده على المستوى السياسي – الدبلوماسي يتعرض للخطر بفعل تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، لا سيما تواصل أعمال العنف التي يتعرض لها الإسرائيليون والفلسطينيون

على حد سواء. وعلى قادة جميع الأطراف بذل قصارى جهدهم للحيلولة دون مواصلة تصاعد الموجة الأخيرة لأعمال العنف.

واسمحوا لي في مستهل كلامي بأن أتناول التطورات السياسية الرئيسية التي استجدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدءا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. فبعد موافقة المجلس التشريعي على حكومة الوحدة الوطنية بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٣ أصوات، أدت اليمين الدستورية في ١٧ آذار/مارس، وفقا للبرنامج المتفق عليه في مكة. والمجموعة الرباعية، إذ أكدت مجددا احترامها للاتفاق وللديمقراطية الفلسطينية، شجعت على إحراز التقدم صوب مبادئها الثلاثة، مع الإشارة إلى عزمها على تقييم التزام الحكومة ليس من خلال برنامجها وتشكيلتها فحسب، بل على أساس أعمالها أيضا.

واجتمع الرئيس عباس برئيس الوزراء أولمرت في القدس بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل. وناقشا المسألتين الراهنتين المتعلقتين بالحالتين الإنسانية والأمنية، بما في ذلك، جهود بناء الثقة من خلال اتخاذ إجراء لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ الاتفاق المعني بالحركة وحرية الوصول. وأفادت التقارير أهما تبادلا ايضا وجهات النظر بشأن جوانب تتعلق بإقامة دولة فلسطينية في المستقبل ووضع جدول زمني لتحقيق ذلك، واتفاقا على الالتقاء مجددا عما قريب. ونحن نشجعهما على الاستفادة من تلك المناقشات، وهو ما اُتفق عليه خلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية رايس في آذار/مارس إلى المنطقة، وحث الأمين العام على مواصلة بذل الجهود في ذلك الصدد.

وفي أعقاب إعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، أنشأت لجنة وزارية للمتابعة في اجتماع لها عقد في القاهرة بتاريخ ١٨ نيسان/ أبريل أفرقة عاملة للاتصال بشركاء دوليين وبإسرائيل وأوجدت قدرا أكبر من الوعي بأهمية مبادرة السلام العربية. ورحب الأمين العام بانخراط جامعة الدول العربية وقال إنه يتطلع إلى عقد اجتماع مع اللجنة الوزارية التي شكلت لتعزيز تلك العملية. ورحب رئيس الوزراء أولمرت بالمبادرة واعتبرها ''نهجا إيجابيا''.

وبدعوة من لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، قام رجل أعمال أمريكي من أصل سوري، إبراهيم سليمان، بزيارة إسرائيل لموافاة اللجنة بمعلومات عن الجهود غير الرسمية الرامية إلى صياغة عناصر لاتفاق سلام بين إسرائيل وسورية. وأكدت الحكومتان فضلا عن المشاركين أن ذلك كان مبادرة خاصة.

وأود أن أسجل أيضا أن اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية قامت بتسجيل ٤٠٠ ٦١ من الناخبين الجدد في الفترة الممتدة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل، بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة وتحت إشراف ما يناهز ٨٠٠ ٢ من المراقبين المحليين وممثلي الأحزاب، الذين وصفوا العملية بأنها شاملة، وعادلة، وشفافة.

وعلى رغم عدد من التطورات السياسية الإيجابية، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة العامة على أرض الواقع. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ما لا يقل عن ٤٣ فلسطينيا – ٢٢ في قتال بين الفلسطينيين أنفسهم و ٢١ قتلتهم قوات الدفاع الإسرائيلية – بينما أصيب بجراح ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني وما لا يقل عن ١٣ إسرائيليا. وتفيد تقارير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن معظم الوفيات والإصابات في الفترة الممتدة من ١٤ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل وقعت بسبب ٨٣ من الحوادث التي شملت عمليات قتال بين الفصائل الفلسطينية أو الصراعات العائلية،

و ٦٩ من الحوادث التي شملت قوات الدفاع الإسرائيلية والفلسطينيين.

وعلاوة على ذلك، وحسب أرقام للأمم المتحدة، ففي الفترة الممتدة من ١٤ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل، أطلق ٥٤ صاروخا وقذيفة هاون على إسرائيل انطلاقا من قطاع غزة.

وذكر رئيس الوزراء أولمرت الأسبوع الماضي أنه حدث انخفاض كبير منذ منتصف نيسان/أبريل في معدل إطلاق الصواريخ، وهو ما بدا ناجما عن الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس عباس مع الفصائل المختلفة. ومع ذلك، قامت إسرائيل في نهاية الأسبوع الماضي بعدد من الاعتقالات في مدن الضفة الغربية، تم خلالها قتل تسعة فلسطينيين، وأصاب صاروخ مدينة سديروت، مما يبرز الأخطار التي ما زالت تمثلها تلك الهجمات. وأفادت إسرائيل بأن أكثر من ٢٤ صاروخا وقذيفة هاون أطلقت من غزة صبيحة يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وادعى الجناح العسكري لحماس المسؤولية. ودعت الحكومة الفلسطينية إلى احترام وقف إطلاق النار، ومارست الحكومة الإسرائيلية ضبط النفس.

وما زال المسؤولون الإسرائيليون يعربون عن القلق حيال التهريب المزعوم للأسلحة بين مصر وقطاع غزة، وحيال ما تفيد التقارير عن زيادة حمولة الصواريخ التي تطلق من غزة على إسرائيل ومداها. وفي ذلك الصدد، فإن الجهود التي تبذلها حكومة مصر للمحافظة على وقف إطلاق النار ووقف إطلاق الصواريخ جهود مقدرة.

ويشكل عدم حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية داعيا للقلق الشديد. وإن العقبات التي تعترض إحراز تقدم حملت وزير الداخلية الجديد على تقديم استقالته مؤخرا. ومن الأهمية بمكان أن تعمل السلطة الفلسطينية على مكافحة تهريب الأسلحة وإطلاق الصواريخ على إسرائيل وأن تتخذ خطوات لتنفيذ خطة الأمن الداخلي التي أيدتها الحكومة الفلسطينية بغية استعادة القانون والنظام. وتلك ليست الرغبة الطاغية للفلسطينيين فحسب، بل تمثل أيضا أمرا حيويا لاستمرار المشاركة الدولية في غزة.

وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بقلق عميق حيال مصير الصحفي المختطف ألان جونستون التابع لهيئة الإذاعة البريطانية، ونؤكد مجددا على دعوة الأمين العام إلى ضمان سلامته والإفراج الفوري عنه. كما شعرنا بجزع شديد حينما تعرضت مركبة كانت تقل مدير العمليات في غزة التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واحد كبار موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة لهجوم عنيف في ١٨ آذار/مارس. وأدت تلك الحوادث وغيرها من الحوادث العديدة – بما في ذلك الهجمات التي شنت على مقاهي الإنترنت وغيرها من منشآت الأعمال التجارية والمدرسة الدولية الأمريكية في غزة – إلى أن تتخذ الأمم المتحدة المزيد من التدابير التي تقلل المخاطر بغية كفالة أمن الموظفين. وتظل تلك الحالة قيد الاستعراض الدقيق.

كما أن إطلاق سراح العريف الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط أمر حاسم للمضي قدما. وفي ذلك الصدد، تم الإبلاغ بأنه جرت مناقشة عدة اقتراحات لتبادل السجناء، وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء أولمرت أنه منفتح حيال "تبادل معقول" من اجل إطلاق سراح شاليط.

كما أن على حكومة إسرائيل أن تضطلع بدورها في تهدئة الحالة، وخاصة في ما يتعلق بمجتمع المستوطنين الإسرائيليين. و تم الإبلاغ على نطاق واسع عن هجمات على الأطفال الفلسطينيين وعلى رجل فلسطيني معوق عقليا، قامت بها مجموعات من المستوطنين. وبالمثل، على حكومة إسرائيل أن تكفل عدم اتخاذ تدابير لضمان أمن إسرائيل على

حساب الفلسطينيين الأبرياء. ويجب أن تكون جميع التدابير الأمنية متناسبة. والعمليات المستمرة في المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية – التي من الحتمي أن تسفر في معظم الأحيان عن وقوع خسائر بين المدنيين، هي مدعاة قلق كبير.

وبالرغم من أحكام خريطة الطريق التي تدعو إلى تجميد المستوطنات، يجري بناء وحدات سكنية جديدة في حوالي ٧٥ مستوطنة من ١٢١ مستوطنة موجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويستمر تطوير المستوطنات على كلا جانبي الحاجز. ويتواصل البناء على نحو رئيسي في معالي أدوميم وبيتار عيليت وModين عيليت.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي بيريز بطرد المستوطنين الذي انتقلوا إلى مبان في وسط الخليل في شباط/فبراير، ولكن ذلك الأمر لم يتم تنفيذه بعد. وبالرغم من التزام حكومة إسرائيل في إطار خريطة الطريق، لم تتم إزالة أي من المخافر الأمامية الإضافية في الضفة الغربية التي يبلغ عددها ١٠١ مخفر أمامي. وإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية، متجاهلة الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبالرغم من التزامات حكومة إسرائيل بتسهيل التنقل في الضفة الغربية، كان هناك ما مجموعه ٥٤٧ عائقا ماديا أمام التنقل اعتبارا من ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ – وهو ما يزيد على العوائق التي بلغت ٥٢٩ عائقا الواردة في التقرير الأخير.

وبالنسبة لغزة، فإن إمكانية الوصول عبر معبر كارني تحسنت بصورة ضئيلة منذ تقريرنا الأخير. وتم فتح المعبر في جميع الأيام المقررة، ولكن فقط بنسبة ٤٣ في المائة من الساعات المقررة لفتح المعبر. وتم بلوغ نسبة ١٠ في المائة تقريبا من الهدف النهائي الذي حدده اتفاق التنقل والعبور – وهو ٤٠٠ شاحنة محملة بالسلع المستوردة في اليوم الواحد. وتحسن التنقل عبر معبر رفح، إذ كان مفتوحا بنسبة ٤٢ في المائة من الوقت – وهو ما يزيد على نسبة ٢٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ولا بد من بلوغ الغايات المحددة في اتفاق التنقل والعبور، الذي التزمت به إسرائيل، إذا أريد إجراء تحسين في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في قطاع غزة.

ويتعرض موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يعبرون من غزة إلى إسرائيل لمعاملة تعسفية بشكل متزايد من جانب السلطات الإسرائيلية. وتجرى عمليات تفتيش داخلي لمركبات الأمم المتحدة وممتلكاتها، بما في ذلك الحواسيب الحجرية، بعيدا عن مرأى موظفي الأمم المتحدة. وتنتهك تلك الممارسة المعايير الأمنية للأمم المتحدة فضلا عن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وما زلنا نعمل عن كثب مع جميع السلطات الإسرائيلية ذات الصلة بغية تصحيح الوضع، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر حتى الآن.

ويواصل الرئيس عباس ووزير المالية الفلسطيني الجديد إبراز الوضع المحفوف بالمخاطر للحالة المالية الفلسطينية، بما في ذلك إبرازها لكبار المسؤولين الأوروبيين ومسؤولي الولايات المتحدة. وتقوم الحكومات المانحة بدراسة الخيارات المختلفة.

ومن المرجح أن تقوم حاجة إلى إعادة تجديد الآلية الدولية المؤقتة بعد انتهاء ولايتها الحالية التي تستمر ثلاثة أشهر. واغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بدعوة المجموعة الرباعية المجتمع الدولي إلى دعم الآلية، التي دفعت حوالي ٣٣٠ مليون دولار حتى الآن. كما أننا نواصل حث إسرائيل على تحويل أموال الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تمنعها عن الفلسطينيين.

وفي غضون ذلك، لا بد أيضا من معالجة المسائل الإنسانية العاجلة. وما زالت وكالات الأمم المتحدة تقدم الدعم للسكان المتضررين من حادث فيض مياه المجاري أدى إلى مقتل خمسة أشخاص في شمال قطاع غزة بتاريخ ٨ نيسان/أبريل. ولا بد من التنفيذ العاجل لتدابير طويلة الأجل لإعادة تأهيل محطة الصرف الصحي.

كما استرعي اهتمام المجلس للزيارة التي قامت بها مؤخرا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، إلى لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وخلال تلك الزيارة، حصلت الممثلة الخاصة على معلومات مباشرة بشأن حالة الأطفال وناقشت الشواغل مع كبار المسؤولين الحكوميين. وستبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان عن ذلك في الوقت المناسب.

وأنتقل الآن إلى لبنان، حيث دأب الأمين العام على تشجيع الحوار بغية حل المأزق السياسي. والجهود المكثفة التي بذلت لتخفيف حدة المأزق السياسي قبل عقد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الرياض ساعدت على تخفيف حدة التوتر ولكنها لم تسفر عن أي اختراق في ما يتعلق بتشكيل حكومة للوحدة الوطنية أو بالمحكمة الخاصة للبنان. ومنح الأمين العام أولوية للبنان خلال زيارته الأولى إلى المنطقة. وقبل وقت قصير، قام نيكولا ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بزيارة لبنان واجتمع مع القادة السياسيين من جميع الأطراف لمناقشة النظام الأساسي للمحكمة، من أجل التصديق عليها وفقا للدستور اللبناني. وسيواصل الأمين العام بذل جهوده للتشجيع على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ولدعم استقلال لبنان وسيادته واستقراره وأمنه.

وما زال لبنان ملتزما بالمضي قدما ببرنامج هام للإصلاح السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، بغض النظر عن التحديات المحلية. وفي اجتماع عقد مؤخرا للمجموعة الأساسية للبلدان التي عرضت مساعدتها للبنان، قدمت حكومة رئيس الوزراء السنيورة تقريرا مرحليا عن تنفيذ مجموعة تدابير الإصلاح التي عرضت في مؤتمر باريس الثالث بشأن لبنان. وأوضح التقرير تخصيص تبرعات من المانحين على أساس كل قطاع، وقدم معلومات مستجدة بشأن المفاوضات الثنائية المستمرة لدفع الأموال. ولكن حتى الآن لم يتم سوى دفع نسبة مئوية ضئيلة من التبرعات. ونناشد المانحين العمل مع حكومة لبنان على كفالة التنفيذ العاجل لإطار مؤتمر باريس لتقديم المساعدة.

وفي جنوب لبنان، يسرنا أن نلاحظ أنه اعتبارا من ١٠ نيسان/أبريل، وصل إجمالي قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ١٣٠٠٠ من حفظة السلام. وقام الأمين العام بزيارة للقوة في ٣١ آذار/مارس ولاحظ الدور الحيوي الذي تضطلع به القوة في المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق. وذلك الهدوء شبه الكامل استمر منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير.

ومع ذلك، تواصلت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط، مع ادعاء إسرائيل بأن تلك الانتهاكات الجوية ضرورية للتدابير الأمنية المتخذة في مواجهة الانتهاكات المستمرة للحظر المفروض على الأسلحة، بينما تقول الحكومة اللبنانية إن الانتهاكات الجوية تشكل أعمالا استفزازية تؤدي إلى زيادة التوتر على طول الخط الأزرق. والأمم المتحدة ستواصل التأكيد، بأقوى العبارات، لكلا الطرفين على أن وقوع انتهاك لا يمكن أن يبرر انتهاكا آخر.

ومن الواضح أن الحالة في المنطقة حالة هشة. ويوجد عدد من العناصر يمكنها، مجتمعة، أن تؤدي إلى إحراز تقدم

داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبين إسرائيل والعالم العربي. والأمين العام ملتزم بأن يتعهد هذه العناصر بالرعاية، في تعاون وثيق مع شركائه في المجموعة الرباعية. وفي الوقت ذاته، يساورنا قلق متزايد لأن مجريات الأمور على أرض الواقع ما زالت تشكل عوائق فعلية تحول دون إحراز تقدم وتنطوي على إمكانية أن تؤدي إلى الشلل التام أو حتى إلى التدهور السريع. وتدل أعمال العنف المتجدد في الأيام القليلة الماضية على مدى خطورة الحالة. ويتعين على الطرفين وجميع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي إظهار ضبط النفس وتكثيف ما تُبذل من جهود لتحقيق تقدم عاجل في الميدان ، وبحد أدنى لتعزيز الإرادة السياسية لدى الطرفين لمناقشة مستقبلها معا. ويلزم أن نتحرك قدما للأمام صوب هدفنا المشترك، المتمثل في سلام عادل ودائم وشامل، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وقد قام الأمين العام في الشهر الماضي، كما يعلم المجلس، بزيارة الشرق الأوسط مرتين، بما في ذلك العراق ومصر وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان، وقطر وسوريا مؤخرا. وقد أبلغ المجلس عن أولوياته وملاحظاته، وسيستمر في ذلك.

وأود أن أختتم هذه الإحاطة الإعلامية بأن أذكر للمجلس أن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، قد أبلغ الأمين العام بقراره ترك الأمم المتحدة في الشهر القادم، بعد ٢٥ عاما من الخدمة. وقد نهض السيد دي سوتو خلال فترة عمله الحافلة في الأمم المتحدة بقضية السلام في كثير من الأماكن، منها الشرق الأوسط والصحراء الغربية وقبرص وميانمار والسلفادور، فضلا عن مساهمته في تطوير أعمال وممارسات الأمم المتحدة في مجال حل الصراعات. وإني على يقين من أن أعضاء هذا المجلس يشاركون الأمين العام تقديره العميق لمساهمته البارزة في أعمال الأمم المتحدة ويرجون له التوفيق في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شهدت الأشهر الأخيرة بعض تطورات تبشر بالأمل في إعادة بناء الزخم اللازم لدفع الجهود قدما صوب السلام. ولا تزال الولايات المتحدة على التزامها بالرؤية المتمثلة في دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وفي أمن، وبخارطة الطريق بوصفها أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف. وثمة توافق متزايد في الآراء تأييدا لتلك الرؤية ورغبة ملحة في تحقيقها.

ورئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس كلاهما ملتزم بالعمل على تحقيق تلك الرؤية. وينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعم جهودهما وجهود الجهات الفاعلة الإقليمية المتسمة بالمسؤولية التي تبدي التزامها بإحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية.

وفي أثناء آخر زيارة لوزيرة الخارجية رايس إلى المنطقة، اتفق رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس على أن يعقدا اجتماعات كل أسبوعين لمناقشة المسائل العملية من قبيل الأمن والتنقل وسبل الوصول، التي تؤثر على الحياة اليومية للفلسطينيين والإسرائيليين. كما اتفقا على أن يعملا على إيجاد أفق سياسي. وعقد أول هذه الاجتماعات في ١٥ نيسان/أبريل، ونرى أن ذلك يمثل خطوة هامة للأمام على المسار الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني. ونأمل وننتظر أن تبني هذه الاجتماعات المنتظمة الثقة بين الطرفين وتنهض بالظروف المعيشية لشعبيهما وترسي الأساس لمفاوضات ذات جدوى في المستقبل. ويجب أن يعلم الفلسطينيون أن

دولتـهم سـتكون قـادرة علـى البقـاء. كمـا يجـب أن يعلـم الإسرائيليون أن دولة فلسطين المقبلة لن تشكل خطرا عليهم. ومـع أننـا لم نبلـغ بعـد مفاوضـات الوضـع النـهائي، يمكـن بل وينبغي مناقشة هذه المسائل الهامة.

ومما يزيـد أعمـال الـسلام تعقيـدا موقـف حكومـة الوحدة التابعة للسلطة الفلسطينية. وموقف الولايات المتحدة والمجموعـة الرباعيـة واضـح: فـسوف نـدعم حكومـة الـسلطة الفلسطينية إذا التزمت بالمبادئ الأساسية للمجموعة الرباعية، المتمثلة في الـسلام ونبـذ العنـف والاعتـراف بإسـرائيل وقبـول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريـق. تلـك هـي المبـادئ الـتي يجـب أن تـشيد أي دولـة فلـسطينية علـى أساسها. ويجب أن يمثل التزامها بتلك المبادئ مقياس الـدعم الدولي لحكومة السلطة الفلسطينية. ولـن تحقـق آمـال الـشعب الفلـسطيني في مـستقبل أفـضل وفي قيـام دولتـه الخاصـة إلا حكومة للسلطة الفلسطينية تقبل تلك المبادئ.

غير أن هناك مـن يرغبـون في تقـويض جهـود الـرئيس عبـاس ورئـيس الـوزراء أولمـرت والمجتمـع الـدولي في النـهوض بالسلام. وتقع على عاتق حكومـة الـسلطة الفلـسطينية بقيـادة حماس المسؤولية عن منع الإرهاب واتخاذ الخطوات الـضرورية لوقف الهجمات من داخل غزة، وندعوها إلى أن تفعل ذلـك. أما هجمات حماس الصاروخية الأخيرة وخرقها وقف إطلاق النـار فيبعثـان بإشـارة واضـحة علـى أنها غـير مـستعدة لـدعم إحراز تقدم نحو السلام وعلى أن حماس هي العقبـة الـتي تحـول تمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق آماله في إقامة الدولـة. وفي هـذا الـصدد، نطالـب مـرة أخـرى بـإطلاق سـراح العريـف شاليت الذي تأخر طويلا. كمـا نؤيـد إطـلاق سـراح مراسـل هيئة الإذاعة البريطانية آلان جونستون على الفور.

وإلى جانـب الطـرفين ذاتهمـا، ينبغـي أن يلتـزم المجتمـع الدولي، وبخاصة دول المنطقة، بمساعدة الطرفين على النجـاح.

وتوفر إعادة تأكيـد الجامعـة العربيـة في الريـاض في أذار/مـارس لمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ احتمال إيجاد أفـق سياسـي إقليمـي يُتـيح لإسـرائيل مـا يكمـل المـسار الثنـائي الفلـسطيني الإسـرائيلي. وكمـا ينبغـي أن يوضـح الفلـسطينيون والإسـرائيليون الأفـق الـسياسي فيمـا بينـهما، فكـذلك ينبغـي للدول العربية أن توضح أفقا سياسيا لإسرائيل. وليس أي مـن هذين المسارين بديلا عن الآخر؛ بل يعززان بعضهما البعض.

ونرحـب باجتمـاع لجنـة الجامعـة العربيـة للمتابعـة في ١٨ نيـسان/أبريـل. ويمثـل القـرار الـذي اُتخـذ بتكليـف مـصر والأردن بالاتـصال بإسـرائيل بـشأن المبـادرة خطـوة أولى طيبـة ومـن المهـم أن يتـسع نطـاق هـذا الحـوار في المـستقبل ليـشمل مزيدا من الدول العربية.

وإذا انتقلنـا إلى لبنـان، لا تـزال الولايـات المتحـدة ملتزمـة بوجـود دولـة ذات سـيادة وديمقراطيـة ومزدهـرة في لبنان. ونواصل المناداة بالتنفيـذ الكامـل لجميـع قـرارات مجلـس الأمـن المتعلقـة بلبنـان، بمـا فيهـا القـرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود الإشـارة إلى أن هذا يشمل إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المختطفين في الصيف الماضي.

ولا يزال من الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن يحاسـب جميع المتورطين في اغتيال رئيس الـوزراء رفيـق الحريـري وفي غـيره مـن الهجمـات في لبنـان منـذ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٤. ونؤيـد جهـود لجنـة التحقيـق المستقلة الدوليـة التابعـة للأمـم المتحـدة ونتطلـع إلى إنـشاء محكمـة ذات طـابع دولي في الوقت المناسب للمساعدة في ضـمان إقـرار العدالـة. ومـا زال القلـق يـساورنا إزاء الأدلـة المتزايـدة علـى اسـتمرار شـحن الأسلحة إلى حزب االله وغيره من الجماعات المسلحة، ونهيـب بجميـع الـدول أن تطبـق الحظـر علـى الأسـلحة الـذي فرضـه المجلس بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقد أبرز البيان الرئاسي الصادر في ١٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2007/12) تصميم المجلس على إنفاذ الحظر على الأسلحة. وفي هذا الصدد، نعرب عن سرورنا لدعم المجلس إيفاد بعثة مستقلة لتقييم رصد خط الحدود اللبناني السوري. ويجب أن يتحد مجلس الأمن في الإصرار على امتثال سوريا وإيران لالتزاماتهما بموجب قرارات المجلس باحترام سيادة لبنان وإنهاء دعمهما للمليشيات المسلحة، التي تشكل خطرا على الدولة اللبنانية وعلى استقرار المنطقة.

السيد بيابـاروه – إيبـورو (الكونغـو) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن امتنانه لكم يا سيدي على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

الصورة العامة في الشرق الأوسط اليوم هي صورة لمتناقضات، تظهر فيها ومضات من الأمل والقلق الشديد. ولكننا نلاحظ بوادر على حدوث حركة يبدو أنها تتغلب على الخمول الذي شهدناه في فلسطين على مدى سنوات كثيرة.

فعلى الجانب الإيجابي لتلك التطورات، ينبغي لنا أن نشير إلى اتفاق مكة المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ الذي رحب به وفد بلدي بوصفه حدثا إيجابيا من شانه أن يستعيد السلام في الساحة الفلسطينية، ولكنه أيضا، وقبل كل شيء، سيخلق الظروف المؤاتية لإنعاش عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين وما بعدها.

وكان الأمر الأكثر أهمية حتى من ذلك، في هذا الاتجاه الإيجابي، هو النتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة الأخير لجامعة الدول العربية الذي انعقد في الرياض في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، والذي أنعش من جديد مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت عام ٢٠٠٢.

وإن إعادة تنشيط خطة السلام هذه ستتيح لإسرائيل إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف بها من جانب الدول العربية، الأمر الذي سيؤدي، في الوقت المناسب، إلى إقامة دولة فلسطينية وعلاقات دبلوماسية طبيعية بين إسرائيل والعالم العربي، وهذا بدورة سيسهم في كفالة السلام والأمن لإسرائيل على المدى الطويل.

ونحن نرحب بهذا التقدم وندعم مختلف التحركات والمبادرات الدبلوماسية من أجل تلك الغاية، ولا سيما من جانب المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجامعة الدول العربية. كما أننا نرحب بالاستعداد للحوار الذي أبداه القادة الإسرائيليون والفلسطينيون على أعلى المستويات. وقد تجلى ذلك من خلال الاجتماعات المنتظمة والمستدامة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس. كما أنه تجلى في اللهجة الإيجابية لملاحظات كل منهما.

وقد حان الوقت، على ما يبدو، للحوار وإعادة انطلاق عملية المفاوضات. ونحن نشعر بأنه ينبغي لطرفي الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية أن يتحليا بالصبر، وأن يكونا مستعدين لبذل كل جهد ممكن للتحلي بالمرونة والإبداع للحيلولة دون ضياع هذه الفرصة مرة أخرى.

ويتعين على السلطات الفلسطينية والإسرائيلية، ومن خلال الدعم اللازم من جانب المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية، التي ربما يتسنى توسيعها بحيث تشمل بلدان المنطقة، أن تنهض بعدد من تدابير بناء الثقة وأن تعززها، وفيما يأتي قائمة بتلك التدابير.

يتعين عليها وضع حد للعنف وللاستفزازات المتكررة، والمحافظة على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم بين الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي ينبغي أن يشمل الضفة الغربية أيضا. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء استمرار إطلاق الصواريخ التي تستهدف إسرائيل، وإزاء

الحصار المفروض على الأراضي وعمليات الاقتحام من جانب الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة، مما يهدد حياة السكان المدنيين.

وينبغي تأمين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الذي تحتجزه فصائل فلسطينية مسلحة. كما ينبغي النظر الجاد في مشكلة العديد من الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل، ومن بينهم وزراء وأعضاء في البرلمان.

وينبغي إنهاء تعليق المساعدات المالية المباشرة لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة إيرادات الجمارك والضرائب التي تحتجزها إسرائيل. وينبغي التحرك لتحسين توزيع السلع ووصول الأشخاص عبر نقاط العبور في كارني ورفح بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وينبغي وضع حد للأنشطة الاستيطانية ووقف بناء الجدار الفاصل، الذي يشكل انتهاكا للشرعية الدولية.

وفيما يتعلق بلبنان، فإن الوضع الهش الذي يواجهه ذلك البلد، على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد زاد تعقيدا نظرا لمشروع إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي التي باتت مصدرا للانقسام بين مختلف الفئات السياسية اللبنانية. ونحن نشجع السلطات السياسية اللبنانية على السعي من جديد إلى إيجاد حل توافقي عبر الحوار الوطني، للتحديات العديدة التي يواجهها ذلك البلد، الذي لحقت به أضرار كبيرة بسبب الحرب في صيف عام ٢٠٠٦.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الحالة المعقدة في لبنان، وبسبب ما هو على المحك داخليا وإقليميا، فإننا نعتقد أن السعي إلى حل دائم للأزمة اللبنانية ينبغي أن تشارك فيه البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، فإن الكونغو تتطلع باهتمام إلى عملية المتابعة للزيارات التي قام بها الأمين العام وزملاؤه في المنطقة، ونحن ندعم التزامه بمساعدة الشعب اللبناني على استعادة السلام الذي يمثل شرطا أساسيا لإعادة بناء لبنان.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

لقد شهدت الأسابيع الأخيرة أحداثا بالغة الأهمية في الشرق الأوسط، تلك الأحداث التي عززت التحرك الإيجابي الذي بدأت معالمه تظهر مع نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي. وأقصد، أولا، تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في ١٧ آذار/مارس. وفرنسا، التي طالما تمنت ذلك، ترحب بهذا التطور، الذي من شأنه أن ينهي دوامة العنف الفلسطيني الداخلي ويؤدي إلى استئناف عملية السلام. ونود أن نحيي، على نحو خاص، جهود الرئيس عباس التي أدت إلى الاتفاق بين حماس وفتح. هذه الرسالة التي نقلها رئيس الجمهورية الفرنسية إليه خلال زيارته الأخيرة لفرنسا.

وتود فرنسا أن تحيي أيضا إعادة تنشيط مبادرة السلام العربية خلال مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، المعقود في الرياض بتاريخ ٢٩ آذار/مارس الماضي. وفي رأينا، تشكل المبادرة أساسا لأي حل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وأخيرا، ترحب فرنسا باستمرار الاتصالات بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، اللذين اجتمعا في القدس بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل، ومن المتوقع أن يجتمعا من جديد قريبا في أريحا. ومن الأهمية بمكان اغتنام فرصة هذه الاتصالات إلى أقصى حد، ليس من أجل إيجاد حلول للمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضا من أجل استئناف العملية السياسية.

وفي هذا السياق، تشجب فرنسا بشدة استئناف العنف الذي شهدناه خلال الأيام الماضية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ونحن ندين عمليات الجيش الإسرائيلي

التي تسببت بمقتل تسعة أشخاص، من بينهم مراهقان اثنان، في نهاية الأسبوع الماضي في الضفة الغربية. وبالمثل، ندين إطلاق الصواريخ الذي ما زال يستهدف الأراضي الإسرائيلية بشكل يكاد يكون يوميا، في انتهاك للهدنة. ومن وجهة النظر هذه، فإن البيانات التي أعلنها مؤخرا الجناح العسكري لحماس تثير قلقا بالغا. ونحن ندعو الجانبين إلى عدم الدخول مرة أخرى في دوامة العنف، وأن يحافظا، بدلا من ذلك، على الهدنة التي تم التوصل إليها في غزة، وأن يعملا من أجل توسيع نطاقها بسرعة لتشمل الضفة الغربية. وندعو الحكومة الفلسطينية إلى بذل قصارى جهدها لتأمين احترام الهدنة المبرمة مع إسرائيل.

فما عسى المجتمع الدولي أن يفعل من أجل تعزيز الزخم السياسي ومنع تفاقم العنف؟

أولا، ينبغي له أن يشجع حكومة الوحدة الوطنية على التحرك السريع نحو الاحترام الكامل لمبادئ السلام التي ذكرت بها المجموعة الرباعية. وللقيام بذلك، وبدون التنازل عن أي جانب من تلك المبادئ الأساسية، فإن فرنسا تؤيد استئناف الاتصالات مع أعضاء محددين في الحكومة، كما فعلت مؤخرا من خلال استقبال وزير الخارجية، زياد أبو عمرو. كما أن فرنسا تؤيد استئناف التعاون وتقديم المساعدة المالية المباشرة لوزارة المالية، على وجه التحديد. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إسرائيل، مرة أخرى، إلى إحالة جميع الضرائب والإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية.

وبعد ذلك، يجب تشجيع الجانبين على أن يسلكا مجددا طريق المفاوضات، في سياق الاتصالات الثنائية القائمة بينهما، بغية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية تملك مقومات الاستمرار وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وإن تدابير بناء الثقة متوقعة من كلا الطرفين. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يؤكد على توقعاته. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تكون مثابرة في مكافحة الإرهاب وأن تزيد من جهودها لإطلاق سراح جلعاد شليط. ومن جانب إسرائيل، من واجبها أن تزيل القيود على تنقل الفلسطينيين، وأن تطلق سراح المسؤولين الفلسطينيين الذين تحتجزهم، وأن تجمد جميع الأنشطة الاستيطانية وتوقف بناء الجدار الفاصل داخل الأراضي الفلسطينية.

وأخيرا، تعتبر فرنسا أمرا لا غنى عنه تعزيز الزخم الذي بدأ في الرياض. فعلى أساس هذه المبادرة، يجب أن يشجع المجتمع الدولي الأطراف على أن تحدد، بالتواصل مع لجنة المتابعة المخصصة للجامعة العربية، منهجية الاستئناف الفعال لمفاوضات السلام. وقد أرسلت إسرائيل إشارات إيجابية في هذا المجال ويجب أن نرحب بها.

ونشجع كذلك المجموعة الرباعية على العمل بشكل مكثف مع بلدان المنطقة، خاصة مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تقوم بدور طليعي في تعزيز السلام في الشرق الأوسط. ويوفر اجتماع المجموعة الرباعية المزمع عقده في شهر أيار/مايو فرصة للشروع في هذا التعاون على أساس مبادرة السلام العربية. وفي وقت لاحق، فإن مؤتمرا دوليا منظما بعناية سيتيح للأطراف الضمانات التي تحتاجها للتغلب على العوائق التي تفصل بينها: الضمانات الأمنية وكذلك الضمانات السياسية التي تمكنهما من الشروع في مفاوضات بشأن المسائل الأساسية مثل الوضع النهائي والحدود والموارد الطبيعية واللاجئين والقدس.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نشكر السيد لين على إحاطته الإعلامية.

لقد شعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين واستئناف المحادثات المباشرة بين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني، وإزاء التقدم المحرز نحو إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بالتأكيد مجددا على مبادرة السلام العربية وما تلاها من تشكيل اللجنة الوزارية لهذه المبادرة، التي وضعت لإحياء عملية السلام وتعزيزها. ونتطلع إلى التفاعل المباشر بين تلك اللجنة الهامة ومجلس الأمن.

إننا نحث جميع الأطراف على مواصلة الزخم وتسريعه وعلى ضمان ترجمة المبادرات التي طرحت حتى الآن إلى تقدم ملموس يؤدي إلى قيام دولة فلسطين المستقلة مع القدس الشرقية عاصمة لها.

وعلى المجتمع الدولي الآن أن يقدم الدعم الكامل إلى الحكومة الفلسطينية الشاملة والديمقراطية، وعلى إسرائيل والبلدان الأخرى رفع الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على الفلسطينيين. وهناك حاجة ماسة إلى الأموال العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل، وكذلك مصادر التمويل الأخرى من المجتمع الدولي، للتخفيف من الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني ولدعم المؤسسات الفلسطينية المتآكلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقف للتفكير في هذه الحالة حيث أن هناك نظاما قاسيا للجزاءات يجمد أموال الفلسطينيين و لم يقره مجلس الأمن أو الجمعية العامة ويفرض على طرف واحد في النزاع. ومن دواعي القلق البالغ أن تلك الجزاءات تقوض أسس الحكم في كيان غير مستقل، إذ بعد ٤٠ سنة، ما زال خاضعا للاحتلال العسكري، ومن ثمّ فإن تلك الجزاءات تضعف احتمالات الحل القائم على وجود دولتين.

ويحيط وفد بلدي علما بأن برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة قد أعدا في الفترة الأخيرة تقييما شاملا للأمن الغذائي والهشاشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقدم التقرير عرضا قاتما للحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة. ويذكر التقرير أنه:

> ”بدون حل سياسي - ولا سيما إزالة القيود عن الحركة- فمن غير المتوقع أن يطرأ تحسن على الحالة الإنسانية وسيبقى الملايين يعتمدون على المساعدة“.

إن مثل هذه النتائج تثبت أن على الأمم المتحدة أن تتعامل مع الحالة بطريقة أكثر شمولية وليس مجرد النتائج الإنسانية الناجمة عن الاحتلال. فالتقرير الأخير للبروفيسور جون دوغارد، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، يشرح بالتفصيل الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان والممارسات التمييزية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. ويشير البروفيسور دوغارد إلى أن الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٣ لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها يبدو أنها تنتهك بالعديد من الممارسات، خاصة تلك التي تنكر حرية الحركة على الفلسطينيين.

وببالغ القلق أيضا نحيط علما بالتقرير الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة بعد زيارتها للمنطقة. فلقد قدمت الممثلة الخاصة تقريرا عن استمرار إسرائيل في اعتقال الأطفال الفلسطينيين وعدم تقديمهم إلى محاكمات سليمة. فهناك حوالي ٤٠٠ طفل في المعتقلات، نصفهم معتقل لأسباب أمنية بسيطة أو لأعمال إجرامية.

وفضلا عن ذلك، نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء عدم إحراز تقدم واضح في تبادل السجناء بين إسرائيل

وفلسطين. فما زال هناك آلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهناك جندي إسرائيلي محتجز رهينة عند الفصائل الفلسطينية. ونعتقد أن حل مسألة السجناء سوف يسهم في استئناف المفاوضات الجدية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ويساورنا القلق كذلك من استمرار التوغلات الإسرائيلية في نابلس وجنين. ونحث الفلسطينيين على أن يحافظوا على وقف إطلاق النار ونؤمن بأن على إسرائيل أن تضع حدا بصورة فورية وبدون شروط لتوغلاتها العسكرية، وأن توقف بناء الجدار الفاصل وتعيد الوضع إلى طبيعته، كما يطالب المجتمع الدولي.

أما بخصوص الحالة في لبنان، فنؤكد مجددا على أنه يجب على جميع الأطراف التقييد بالتزاماتها عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في جميع جوانبه دون انتقائية. وما زلنا قلقين من مواصلة انتهاك إسرائيل للأجواء اللبنانية بدون عقاب، ونشدد على ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء من قبل الجانبين.

إن المفتاح لحل العديد من مشاكل لبنان يعتمد على تحقيق المصالحة الوطنية والتمثيل العادل لجميع الطوائف والمجموعات العرقية اللبنانية في الحكومة اللبنانية.

ونشدد مرة أخرى على أن ميثاق الأمم المتحدة قد فوض مجلس الأمن بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وجنوب أفريقيا، من ناحيتها، سوف تستضيف اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي المعني بالمسألة الفلسطينية في الفترة من ٩ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، والمنتدى العام تأييدا للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، حيث تأمل أن يقدم المشاركون الرفيعو المستوى أفكارا للمساعدة في دفع عملية السلام قدما. وجنوب أفريقيا مستعدة كذلك لمساعدة الفلسطينيين في الجهود التي يبذلونها من أجل المصالحة الوطنية.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون للسيد باسكو للملاحظات التي قدمها ونقدر الإسهام الكبير الذي قدمه الممثل الخاص المنتهية ولايته، السيد ألفارو دي سوتو، من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن الشرق الأوسط، التي تتم على خلفية التطورات الايجابية الأخيرة في تلك المنطقة المعقدة والمضطربة. ومع ذلك، نحن مضطرون إلى الإعراب عن قلقنا إزاء العواقب المباشرة والبعيدة المدى لاستمرار العنف في العراق، خاصة ما يتعلق بمصير العراقيين المشردين داخليا واللاجئين. ونأمل كذلك بكل إخلاص أن يتم التوصل إلى حل للتراع بشأن برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم من خلال الحوار.

لقد شعر وفد بلدي بتشجيع كبير إزاء تجديد الاتصالات بين رئيس وزراء إسرائيل، السيد إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني، السيد محمود عباس، وننتهز هذه المناسبة للمطالبة باستعادة الهدنة فورا بين حماس وإسرائيل كي لا تعرض فرصة السلام الجديدة للخطر. ومن الهام أيضا أن نشدد على ضرورة أن تتخذ المجموعة الرباعية والأطراف الأخرى المؤثرة ذات المصلحة أي خطوات مطلوبة لتقوية مبادرات بناء الثقة التي يقوم بها الجانبان، بما في ذلك ممارسة الضغط، عند الاقتضاء، من أجل إطلاق سراح الرهائن والسجناء فورا – ونؤيد المطالبة بإطلاق سراح الصحفي من هيئة الإذاعة البريطانية – وأيضا معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين.

وإزاء هذه الخلفية، نود أن نؤكد مجددا تأييدنا التام لاتفاق مكة، الذي تم التوصل إليه بوساطة المملكة العربية السعودية والزعماء العرب الآخرين لوضع حد للمواجهات

المسلحة بين فتح وحماس. ونحث الفلسطينيين على محاولة حل خلافاتهم عن طريق الحوار حتى يمكنهم أن يشكلوا جبهة سلمية وموحدة في السعي إلى إقامة دولة مستقلة خاصة بهم تتوفر لها مقومات الاستمرار.

ونرحب، علاوة على ذلك، بخطة السلام العربية، ونرى أنها توسع الأساس للتوصل إلى تسوية تفاوضية لقضية فلسطين. ونأمل أن تولي حكومة إسرائيل الاعتبار الواجب لخطة السلام التي ينبغي أن توفر، بالاقتران مع خارطة الطريق وغيرها من الاتفاقات القائمة حاليا، إطارا عمليا للتفاوض بشأن إقامة سلام عادل ودائم بين إسرائيل وجيرانها. ولا يمكن أن يكون ثمة شك في أن الصراع القديم قدم الدهر في الشرق الأوسط سيظل، إلى أن يتسنى التوصل إلى حل له، يلقي بظله على بقية العالم.

وسجل الأمين العام، في تقريره الأخير عن الحالة بين لبنان وإسرائيل، تقدما هاما في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما الالتزام بالحوار الذي أبداه البلدان. ونشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لما تبذله من جهود لتيسير تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي، من ناحية أخرى، إلا يغرب عن بالنا مختلف الأخطار التي تتهدد السلام والتي تم إبرازها، بما فيها الحالة السياسية الداخلية في لبنان، والتراع الذي لم يحل بعد على مزارع شبعا، والانتهاكات المبلغ عنها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من كلا الجانبين، وغيرها من الأحداث الاستفزازية. ونرحب بالجهود المبذولة حاليا لإزالة القنابل العنقودية والأجهزة غير المنفجرة التي أودت بحياة العديد من المواطنين اللبنانيين وإصابة الكثير من الآخرين بجروح. ونود أن نكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الطرفين للتقيد بالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بغية الحفاظ على السلم.

ووفدي حريص جدا على إحراز تقدم ملموس في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، عن طريق جملة أمور منها إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات الاستمرار وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلة. والحقيقة الصارخة الوضوح هي أن أمننا الجماعي يرتبط على نحو لا ينفصم بمستقبل المنطقة. وهذا يفرض علينا جميعا مسؤولية ملحة بأن نتجاوز الوضع الراهن.

السيد البدر (قطر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد ايان باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الممتازة للمجلس.

ينعقد اجتماع مجلس الأمن اليوم فيما نأمل بكل صدق أن يكون ذا منحى عملي نهدف من ورائه إلى إنعاش العملية السلمية في الشرق الأوسط، حيث وكما هو معلوم لدى الجميع فإنه ومنذ بدايات التراع العربي - الإسرائيلي، لم تكن تنقصنا المبادرات الدبلوماسية للحل ولا قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة، ولكن ما كان ينقصنا هو الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق السلام.

واليوم وبعد كل تلك الجهود، ما زالت حدة الأزمة في منطقتنا في أعلى مستوياتها، وقد غلبت عليها صفة الاستمرارية، كيف لا، ونحن نشهد من وقت إلى آخر سفك دماء الأبرياء وهدم منازلهم، مما أدى بدوره إلى تفشي الإحباط واليأس، والنتيجة المنطقية لذلك هي زيادة الكراهية والحقد اللذين يتجسدان في استمرار العنف.

وإذا كان هناك من يرى أن العنف الفلسطيني هو سبب استمرار الأزمة، والقضاء عليه هو السبيل لتحقيق السلام، فهذا الكلام فيه تجاوز كبير وبعيد كل البعد عن الواقع، حيث لا بد من البحث عن جذور ذلك العنف

والتحلي برؤية شمولية بعيدة عن الانتقائية والتكهنات. ولهذا، فإن إعادة الحقوق لأصحابها هي أنجع الطرق لإطفاء نار الحقد والقضاء على الذريعة الأساسية لقوى التطرف.

إننا في دولة قطر نؤمن بأن التسوية الدائمة والشاملة هي في متناول اليد ولكنها لا تأتي إلا بتقديم التنازلات التي بتقديمها فحسب نضمن الأمن لشعوب المنطقة ورفاهيتها. كما اتخذنا نهجا شاملا ومتكاملا حيال الأزمة في الشرق الأوسط تمثل في الدعوة إلى وقف أعمال القتال والحد من أثرها على شعوب المنطقة، بما في ذلك السعي الدبلوماسي على أعلى المستويات على الصعيدين العربي والدولي، ومنها مطالبة مجلس الأمن بإعادة تحريك العملية السلمية الراكدة في الشرق الأوسط وعلى جميع المسارات وضمن الأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها.

لقد أظهر تمسك الزعماء العرب مؤخرا بخيار السلام، النية الصادقة للوصول إلى تسوية عادلة لتحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، ومن شأن تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية أن يزيل إحدى العقبات التي تواجه استئناف عملية السلام وأن يهيئ المناخ السياسي الملائم لدفع العملية السلمية قدما. ولذلك، فإن من مصلحة الجميع أن تكون هذه الحكومة الفلسطينية قادرة على أداء المهام الحيوية من ضبط الأمن إلى تقديم الخدمات الأساسية لشعبها. ونحن من هذا المنبر ندعو حكومة إسرائيل والإسرائيليين عموما إلى اغتنام هذه التطورات الإيجابية لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على جميع المسارات. كما ندعو الدول والأطراف المعنية إلى رفع حصارها الذي فرضته على الشعب الفلسطيني لكي تتولى الحكومة الفلسطينية مهامها المطلوبة في عملية السلام.

إن مسألة الحفاظ على استقرار وأمن وسيادة لبنان أمر يتسم بأهمية كبيرة في مسعى حفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، فلبنان ما زال بحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي لتجاوز الآثار المدمرة للحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه. وإننا في دولة قطر نؤمن بأن احترام سيادة لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية من جميع الأطراف، ووقف الانتهاكات الجوية الإسرائيلية شبه اليومية على حرمة أراضي لبنان، والانسحاب مما تبقى من أراض لبنانية محتلة لدى إسرائيل، هي أمور كفيلة باستقرار الوضع الأمني كما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما أننا ما زلنا نتطلع إلى معالجة وضع مرتفعات الجولان السورية المحتلة من قِبَل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لأن هذه القضية هي جزء مهم جدا من قضية الشرق الأوسط، وأن حلها سيخفف من حدة التوتر العام في المنطقة. ولا شك أن تحريك المفاوضات بين الأطراف المعنية هو السبيل الأمثل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحقيق تسوية لتلك المسألة.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشارك المتكلمين السابقين شكرهم لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. وأتقدم بالشكر إليكم أيضا، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم وترؤسها. وسرنا أنه كان بوسع وزير الدولة هاولز أن يفتتح المناقشة.

ما برحنا نشهد، في الآونة الأخيرة، تبادلا بناء شديد الفائدة للأفكار بشأن التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، هنا في مجلس الأمن وفي المنطقة — بالاقتران علاوة على ذلك بجهود لا تكل وخطوات محددة يتخذها المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية لإنعاش عملية السلام. وسلوفاكيا تشجعها تلك التطورات وتتشاطر الإحساس السائد بضرورة إحراز المزيد من التقدم في تعزيز التوصل إلى تسوية شاملة

ودائمـة للـصراع الإسـرائيلي – العـربي عامـة، والـصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خاصة.

وعلـى الـرغم مـن أن النتـائج الـتي تحققـت لا تـزال متواضعة – وقـد لاحظنـا الـشواغل الـتي أعـرب عنـها الـسيد باسكو بـشأن الحالـة الأمنية – نـرى أنـه تم تحقيـق زخـم هـام وإيجـابي. ويجـب اغتنـام هـذا الزخـم وتعزيـزه عـن طريـق اتخـاذ إجراءات محددة وفورية، بما فيها تدابير بناء الثقة.

وتـشجعنا، في هـذا الـصدد، نتيجـة اجتمـاع قمـة الجامعة العربية المعقود في الشهر الماضي في الريـاض، والـردود الإيجابية عليه من جانب العديد من الجهـات الفاعلـة، بمـا فيهـا إسـرائيل. ونؤيـد مبـادرة الـسلام العربيـة الـتي أعيـد تأكيـدها، بـصفتها عنـصرا أساسيا في تحريـك عمليـة الـسلام إلى الأمـام؛ ونرحـب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا اللجنـة الوزاريـة العربيـة، والـذي يـشير إلى زيـادة المـشاركة بغيـة إقامـة حـوار بنـاء بـين إسرائيل والجانب العربي.

ونرحـب بالاجتمـاع الـذي عُقـد بـين رئـيس الـوزراء الإسرائيلي إيهـود أولمـرت ورئـيس الـسلطة الفلسطينية محمـود عبـاس في ١٥ نيـسان/أبريـل، والـذي أظهـر وأثبـت التزامهمـا بالالتقـاء علـى نحـو منـتظم. ونعتـبر أن مثـل هـذه المحادثـات المباشرة مفيدة وحاسمة في حل قضايا التزاع العديدة والمعقـدة. ونأمـل ونتوقـع أن تـستمر مثـل هـذه المناقـشات بـين الـزعيمين لـيس بهـدف المـساهمة في الحـل الفعـال والمـستدام للكـثير مـن المـشاكل اليوميـة فحـسب، ولكـن أيـضا بهـدف الوصـول إلى مفاوضـات جـادة بـشأن الوضـع النـهائي والتـسوية الـسلمية للتزاع الإسـرائيلي الفلسطيني. ومازلنـا مقتـنعين بأنـه لا يمكـن ولا ينبغـي تحقيـق هـذه التـسوية إلا مـن خـلال المفاوضـات الـسلمية والتنفيـذ الكامـل لكـل قـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة والمبـادئ الـتي حـددتها المجموعـة الرباعيـة وخارطـة الطريق.

وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن المجموعة الرباعيـة لا تزال تمثل أنسب آليـة لـدفع عمليـة الـسلام إلى الأمـام وبـأن خارطة الطريـق هـي أنجـع خطـة لتحقيـق تـسوية سـلميه دائمـة للـصراع. وبمناسـبة الحـديث عـن المجموعـة الرباعيـة ودورهـا، فقـد شـجعنا الفلـسطينيين مـرارا علـى اغتنـام فرصـة الوحـدة الوطنية هذه لتشكيل حكومـة تلتـزم بمبادئ المجموعـة الرباعيـة ويمكنها برنامجهـا الـسياسي مـن الانخـراط المبكـر وكـذلك مـن مواصـلة الحـوار بـشأن إيجـاد حـل لـصراع الـشرق الأوسـط. ومازلنـا نقـيم سياسـات وأعمـال حكومـة الوحـدة الوطنيـة الفلسطينية ونعرب عن استعدادنا للتعاون مـع أعـضائها الـذين يمثلون تلك المبادئ ويقبلونها.

وبالنسبة للتطورات اليومية على أرض الواقع، مازلنـا نـشعر بـالقلق إزاء الأوضـاع الاقتـصادية والإنـسانية في الـضفة الغربيـة وغـزة. لـذلك ترحـب سـلوفاكيا بتمديـد فتـرة الآليـة الدولية المؤقتة لمدة ثلاثـة أشـهر أخـرى، الأمـر الـذي سيمكِّن من توجيه المـوارد وتقـديم المـساعدات إلى الـشعب الفلـسطيني مباشـرة. وتحقيقـا لهـذه الغايـة، نحـث إسـرائيل علـى اسـتئناف تحـويلات عائـدات الـضرائب والجمـارك الفلـسطينية المحتجـزة، بـصورة مباشـرة أو مـن خـلال الآليـة. كمـا نـدعو إلى التنفيـذ الكامـل للاتفـاق المتعلـق بالحركـة والوصـول، وإلى إعـادة فـتح جميع المعابر الحدودية والإبقاء عليها مفتوحة.

ونكرر تأكيد دعوتنا إلى وقف فوري لأعمال العنـف من قبل الفصائل الفلسطينية وكذلك الهجمات على إسـرائيل، خاصـة إطـلاق الـصواريخ علـى المراكـز الـسكانية الإسـرائيلية، والإفراج عن الجنـدي الإسـرائيلي المختطـف شـاليت ومراسـل بي بي سـي جونـستون. وإننـا نـدعم جهـود الـرئيس عبـاس وقيادتـه في هـذا الـصدد ونـثني أيـضا علـى جهـود الـشركاء في المنطقة لتحقيق ذلك الهدف. كمـا نأمـل ونتوقـع مـن إسـرائيل والفلسطينيين ممارسة أقصى درجات ضبط الـنفس وبـذل كـل

ما في وسعهم لمواصلة وزيادة تعزيز وقف إطلاق النار في غزة المتفق عليه بينهما.

ومن جانب الحكومة الإسرائيلية، نتوقع أن تواصل التزامها بالسلام على أساس المبادئ المنصوص عليها في خارطة الطريق والامتناع عن اتخاذ الخطوات والأنشطة التي يمكن أن تتناقض مع مبادئ القانون الدولي.

أنتقل الآن إلى لبنان. فمازالت سلوفاكيا تتابع عن كثب التطورات في ذلك البلد وما زلنا نشعر بالقلق إزاءها. فهذا البلد يواجه عددا من التحديات. وثمة حاجة ملحة إلى استقرار الحالة وإنهاء المأزق الحالي، الذي نعتقد أنه لا يخدم مصالح أحد. إن لبنان بحاجة إلى إعادة بنائه وتطويره بشكل أكبر، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في بيئة سلمية ومستقرة.

إننا مقتنعون بأن الحوار الوطني الشامل هو السبيل الوحيد للتوصل إلى توافق في الآراء حول عدد من المسائل. والبيان الرئاسي الذي اعتمدناه الأسبوع الماضي هو، في رأينا، رسالة هامة مفادها أن المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن، يولي اهتماما جديا للمنطقة بأسرها. كما أكد البيان ضرورة إحراز تقدم في عدد من المجالات، بما في ذلك مسألة الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين من قبل حزب الله في تموز/يوليه الماضي. ويتعين اتخاذ خطوات لبناء الثقة من قبل جميع الجهات الفاعلة وذات الصلة داخل لبنان وخارجه.

ويتعين على الجميع احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ويمثل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أساسا جيدا لحل شامل، ويجب أن تحترمه جميع الجهات الفاعلة وذات الصلة وأن تنفذه بالكامل. ويتعين وقف عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية، ولابد أن يكون للحكومة اللبنانية وحدها احتكار استعمال القوة داخل أراضيها، ويجب أن تعزز السلطات اللبنانية وجيش لبنان مكانتها وسلطتها في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بشكل خاص على مراقبة الحدود بغية النجاح في تنفيذ الحظر على الأسلحة وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتعين أيضا تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن نزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان.

وأخيرا، نعتقد أن تطبيع العلاقات بين الجيران في المنطقة من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في استقرار الوضع في شتى أنحاء الشرق الأوسط. وهناك حاجة ليس إلى العدالة فحسب، بل أيضا إلى التوفيق وحسن النية من جميع الأطراف المعنية. بهذا وحده، ومن خلال الحوار والتعاون، يمكن إيجاد الحل وعلى نحو تدريجي لجميع القضايا المعلقة.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة هذا الصباح.

مازال وفدي يراقب بتفاؤل العملية التي بدأت في ١٧ آذار/مارس، عندما أُنشئت أخيرا حكومة وحدة وطنية في فلسطين تحت قيادة الرئيس محمود عباس. لقد كانت خطوة هامة نحو تهيئة مناخ للتفاهم. وتؤيد بيرو الدعوة التي وجهتها المجموعة الرباعية في ٢١ آذار/مارس إلى الحكومة الفلسطينية لكي تفي في جميع ما تقوم به بالتزامها تجاه وقف أعمال العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق.

إن الإدارة الفعالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضرورية لاحتواء أعمال العنف وتفادي المزيد من التدهور في الحياة اليومية. وهي تشمل القدرة على وقف الإطلاق المستمر للصواريخ على أهداف مدنية في إسرائيل، ووقف الاتجار بالأسلحة داخل غزة. فمثل هذه الأنشطة تحول دون الحشد اللازم للمساعدة الدولية من أجل المعاونة على عكس الحالة الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ومن ناحية إسرائيل، يجب عليها أيضا أن تتخذ خطوات فعالة، خاصة من خلال وقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة والبدء بتفكيك الجدار العازل هناك، الذي يتعارض وجوده مع القانون الدولي وروح التعايش السلمي. كما يجب على إسرائيل أن تعمل، دون تعريض أمنها للخطر، على السماح بحرية الحركة للمدنيين الفلسطينيين، الأمر الذي سيساعد على خفض التوترات وتسهيل النشاط الاقتصادي.

ومن المؤكد أنه يجب على الطرفين أن يبدآ بوضع سياسات تتجه نحو تحقيق الهدف النهائي للعملية، وهو إجراء مفاوضات تفضي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وفي هذا الصدد، نشيد بالاجتماعات التي عقدها رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، اللذان توصلا إلى عدد من الترتيبات العملية بشأن مسائل إنسانية وأمنية ومسائل تتعلق بحرية الحركة تبني الثقة وتشجع على إجراء حوار ومفاوضات أوسع نطاقا. ويرحب وفدي بهذه الإشارات الإيجابية وبالرغبة السياسية لدى الزعيمين في سلك طريق قد يؤدي إلى السلام، بدعم قوي من الأمم المتحدة وشركاء دوليين مهمين.

في ذلك الصدد، نحن ندرك أن المجموعة الرباعية هي الآلية المناسبة لحشد جميع الفاعلين الأساسيين للسعي إلى الحوار ووضع اتفاقات ثابتة. ونود أن نسلط الضوء على المبادرات التي قام بها أعضاء المجموعة الرباعية، خاصة الأمين العام، الذي كان تواجده في المنطقة في الأيام الأخيرة وفي آذار/مارس الماضي ثمينا للغاية ويؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على دفع العملية قدما. والخطوات التي اتخذها وزيرة خارجية الولايات المتحدة لجمع الطرفين معا كانت أيضا مفيدة وفتحت قنوات هامة للحوار. علاوة على ذلك، من الضروري الاستمرار في تشجيع المشاركة النشطة والبناءة للدول العربية في العملية التي أُعيد إطلاقها في آخر مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية في الرياض، المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بلبنان، نحن نشعر بالقلق إزاء استمرار الأنشطة التي تعوق عمل الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا وجهودها لاستعادة السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لذلك البلد. فلقد عرقلت تلك الأنشطة بكل تأكيد تنفيذ العناصر الجوهرية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ونؤيد أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ودورها التوجيهي للحيلولة دون تحول أي عمل إلى مواجهة غير مرغوب فيها. وفي ما يتعلق بالمنطقة الواقعة في نطاق ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فمن الواضح أن تحقيق النجاح يرتبط بمواصلة بناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية. وعلينا ألا نتجاهل أهمية حظر الأسلحة ونزع سلاح الميليشيات. وسنحتاج إلى تعاون البلدان المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة لوضع حد للاتجار بالأسلحة، غير أنه من الحيوي أيضا أن تستعيد الدولة اللبنانية احتكارها لاستخدام القوة في أراضيها.

وأخيرا، نحن على قناعة بأنه بعد الزيارة التي قام بها المستشار القانوني للأمم المتحدة، سيكون من الممكن، وفقا للإجراءات الدستورية الداخلية للبنان، الموافقة على إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة المسؤولين عن الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وهنا، لا بد لجميع السلطات اللبنانية من احترام الالتزامات التي تم التعهد بها، على نحو ما طلب إليها مرارا المجتمع الدولي القيام به.

ويؤيد وفد بلدي اعتراف وكيل الأمين العام باسكو بالإسهام الهام الذي قدمه السيد ألفارو دي سوتو بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة

الفلسطينية. ونضم صوتنا إلى أصوات غيرنا من المتكلمين في الإشادة به على الخدمة المميزة التي قدمها للأمم المتحدة والتزامه بالقضية الأسمى للسلام.

السيد بيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

اسمحوا لي في البداية أن أدلي ببعض التعليقات بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. نحن الآن في فترة فاصلة. لقد شهد عام ٢٠٠٦ تدهور الحالة، بينما شهد عام ٢٠٠٧ ما يدعو إلى الأمل. فقد استؤنف الحوار المباشر بين الطرفين بعقد اجتماعات منتظمة على مستوى القمة، وجددت الجهات الفاعلة الإقليمية التزامها، مثلما يشهد على ذلك اتفاق مكة وإعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية، كما أن المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية، جدد انخراطه في العمل. غير أن الآمال تظل ضعيفة، وعلى جميع الأطراف الفاعلة لتفادي أي انتكاسة، العمل معا لترجمة الحوار بينها إلى إجراء ملموس.

أتناول أولا الأطراف. فبلجيكا تؤيد الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في نيتهما الالتقاء بشكل منتظم، مما سيمكنهما من استعادة الثقة المتبادلة وتحقيق التقدم الذي سيستشعره شعباهما في تحسين الأحوال المعيشية والأمن. غير أن مسائل مؤقتة من هذا القبيل ينبغي ألا تقلل من أهمية الحاجة الحقيقية إلى إجراء مناقشة بشأن المستقبل: أي كيفية التوصل إلى حل قائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وكثيرا ما بيَّن لنا الماضي أن الرغبات العارمة لا تجدي نفعا بسبب انعدام وجود رؤية سياسية ذات مصداقية. وفي غضون ذلك، تحث بلجيكا الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية على بذل قصارى جهدهما للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة الذي اتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وتوطيده. ومواصلة إطلاق الصواريخ، والمواجهات العنيفة مؤخرا، والتصريحات التي أُدلي بها في الأيام القليلة الماضية تشكل كلها مصدر قلق بالغ في ذلك الصدد. ويجب أن يظل الهدف هو الحفاظ على وقف إطلاق النار وتمديد نطاق العمل به في سائر الأراضي المحتلة.

وقد رحبنا بإنشاء حكومة وحدة وطنية باعتبارها تطورا إيجابيا، ونتوقع أن يعبر برنامجها، والأهم من ذلك، أعمالها عن تغير المسار الذي تم الاتفاق عليه في مكة والرغبة في تجسيد المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية. وفي نظر بلجيكا، يجب أن يشكل إصلاح قطاع الأمن أولوية للحكومة الفلسطينية، والرئاسة الفلسطينية، والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق بوادر رمزية قوية بغية تعزيز المناقشة الثنائية الحالية من خلال إرجاع عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية ووقف توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وبناء الجدار العازل فيما وراء الخط الأخضر.

أما بشأن دور الأطراف الفاعلة الإقليمية، فإن بلجيكا تضم صوتها إلى صوت الأمين العام في الترحيب بالجهود الاستباقية للبلدان العربية، على نحو ما شهدناه في مؤتمر قمة الرياض. ونشجع هذا الدور الفعال، الذي تجسد منذ مؤتمر القمة ذاك في القرار المتخذ على المستوى الوزاري في الأسبوع الماضي في القاهرة لإنشاء أفرقة عاملة تقوم، إلى جانب أطراف فاعلة دولية وإسرائيل، باستكشاف إسهام مبادرة السلام العربية وسبل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا، ترحب بلجيكا بتجديد المجموعة الرباعية التزامها بالاضطلاع بدورها كمحرك لجهود المجتمع الدولي، لاسيما من خلال تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية.

وأما بالنسبة إلى لبنان، فنحن لا نريد لهذه الحالة الخطيرة أن تستمر دون التصدي لها. وعلينا جميعا، في لبنان

وغيره من الأماكن، العمل للحفاظ على استقرار البلد وسيادته. وبالتالي، فإننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية اللبنانية إلى التصرف بمسؤولية من خلال تمكين مؤسسات الدولة من العمل بشكل عادي بغية تعزيز تلك السيادة. ونشاطر الأمين العام رايه، على النحو المعبر عنه في تقريره الأخير (S/2007/147) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بأن نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني قد أحدث تغييرات استراتيجيه حقيقية. وهذه التغييرات تدعو إلى الأمل، غير أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ستشكل آلية معقدة يجب أن تظل قيد العمل. ويضطلع الأمين العام بدور مركزي في الإبقاء على هذا الزخم. وهنا، نرحب بالتوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي دعما لاقتراحات الأمين العام، لاسيما إيفاد، بموافقة الحكومة اللبنانية، بعثة تقييم مستقلة لرصد الحدود.

وفي الختام، وبسبب ما يساورنا من قلق مشترك إزاء استقرار لبنان ومكافحة الإفلات من العقاب، فإننا نتطلع باهتمام إلى صدور تقرير بعثة تقديم الدعم إلى الأطراف اللبنانية بقيادة السيد نيكولا ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

كانت هناك مؤخرا بوادر انخفاض حدة التوتر في الحالة في الشرق الأوسط، وهذا قد يتيح فرصا جديدة. فقد عقدت جامعة الدول العربية مؤتمر قمة، قررت فيه إنعاش مبادرة السلام العربية. وشرع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عباس ورئيس وزراء إسرائيل أولمرت في عقد اجتماعات منتظمة. وكثف المجتمع الدولي مساعيه الحميدة بشأن المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن هذا يشكل انطلاقة جيدة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي توقفت لسنوات عديدة. وتعتبر الصين أنه، بالنظر إلى هذه الحالة، ينبغي لجميع الأطراف اغتنام هذه الفرصة التاريخية للرفع من مستوى تعاونها، وتشجيع السلام والشروع في المحادثات بصورة فعالة، بغية تعزيز تحقيق تقدم جديد في عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لنا في الوقت الراهن تركيز انتباهنا على المجالات التالية.

أولا، ينبغي لفلسطين وإسرائيل بناء ثقة متبادلة وتفهم شواغل بعضهما بعضا. لقد افتقرنا بشكل كبير إلى هذه الثقة في السنوات الأخيرة، مما أعاق تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتقوم حاجة عاجلة إلى الاستفادة من انخفاض حدة التوتر وزيادة الجهود لتعزيز الثقة وتبديد عدم الثقة. وينبغي لإسرائيل أن توقف بناءها للمستوطنات والجدار العازل، بينما يتعين على الفلسطينيين إنهاء الهجمات بالصواريخ التي تشن على إسرائيل. كما أن على الطرفين أن يجدا حلا مبكرا لمسألة إطلاق سراح كل منهما لسجناء الطرف الآخر.

ثانيا، على الطرفين أن يعملا معا على الاستئناف العاجل للمحادثات الكاملة. وينبغي لقادة كلا الطرفين أن يستخدموا آلية الاجتماعات التي تعقد كل أسبوعين، أولا وقبل كل شيء، لمعالجة المسائل المتعلقة بالظروف المعيشية لكلا الشعبين، وهو الأمر الذي يحظى باهتمامهما الأولي. وينبغي أن يسعوا لإيجاد حل مناسب للمسائل الأمنية والإنمائية ذات الاهتمام لكلا الطرفين، وعليهم أن يخفضوا الكُره المتبادل بين شعبيهم وأن يهيئوا بيئة متناسقة وإيجابية. وينبغي لكلا الطرفين أن يغتنما هذه الفرصة للعودة إلى المحادثات الشاملة.

ثالثا، على المجتمع الدولي أن يدعم مبادرة السلام العربية، التي قررت البلدان العربية أن تعيد إطلاقها في مؤتمر القمة الذي عقدته في آذار/مارس. ويوضح ذلك الخيار الاستراتيجي توقعات هذه البلدان ورغبتها في السلام ويظهر التزامها واستعدادها للعمل بشكل شامل من خلال الوسائل السلمية ووفقا للاتفاقات الدولية ذات الصلة، بغية التوصل إلى تسوية لمنازعاتها وصراعاتها مع إسرائيل. وتلك رسالة إيجابية موجهة إلى إسرائيل وإلى المجتمع الدولي. ونؤمن بأنه لا يمكن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي إلا من خلال إجراء محادثات للسلام بين البلدان العربية وإسرائيل. وعلى الطرفين أن يعملا معا لتحسين العلاقات ولتعزيز آفاق الاتصال.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأطراف المعنية على تحقيق تحسن عاجل في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة للجزاءات الاقتصادية والحظر، فان الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي المحتلة آخذة في التدهور بينما يعيش السكان في ظل ظروف مشؤومة. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات جوهرية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

كما أن الصين تشعر بقلق شديد حيال التطورات التي تشهدها الحالة في لبنان. ويحدونا الأمل في أن تتمتع جميع الأحزاب السياسية في لبنان بالوحدة وان تحل خلافاتها الداخلية من خلال المفاوضات وان تتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية مثل إنشاء المحكمة الخاصة للنظر في قضية الحريري في أقرب وقت ممكن. والمسؤولية الكاملة عن المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقلال وسلامة الأراضي وتحقيق الوحدة بين السكان والاتساق الوطني والتنمية تقع على عاتق الشعب اللبناني. ونأمل أن يحرز لبنان تقدما صوب تحقيق المصالحة السياسية ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة، ولكن ممارسة ضغط أكثر من اللازم والتدخل لن يؤديا إلا إلى صب الزيت على النار، ولن يفضيا إلى حل المشاكل.

وما فتئت الصين تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية إلا على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمفاوضات السياسية الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب وبسلام مع إسرائيل. وذلك يصب في مصلحة شعبي فلسطين وإسرائيل وجميع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط. كما أن التوصل إلى تسوية سيؤدي إلى تيسير تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وستواصل الصين دعم جميع الجهود التي يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف. كما أننا نؤيد اضطلاع مجلس الأمن بدور اكبر في ذلك الصدد.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالاسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وان نشكر وفدكم، على تنظيم مناقشة اليوم. كما نود أن نشكر السيد باسكو على المعلومات التي قدمها للمجلس اليوم.

منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن هذه المسألة، فان العديد من المبادرات السياسية التي طرحت من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية – وخاصة الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية والأمين العام – أبقت عملية السلام في الشرق الأوسط حية. وكان مؤتمر القمة العربية الذي عقد الشهر الماضي مؤتمرا مثمرا. ونؤيد الالتزام المتجدد للمنطقة بالمبادرة العربية للسلام، التي يمكن لمبدئها الأساسي – الأرض مقابل السلام – أن يثبت انه عامل هام في إرساء السلام الدائم بين إسرائيل وجيرانها. ونناشد السلطة الفلسطينية أن تؤيد رسميا المبادرة. فمن شأن ذلك تيسير العمل الدبلوماسي للمشاركين في عملية السلام بتوجيه

رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الشعب الفلسطيني بأسره ملتزم بالتوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

كما أن الجهود التي بذلتها وزير خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس والرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت جهود هامة. ونتيجة لتلك الجهود، قرر الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت أن يجتمعا كل أسبوعين. وبالرغم من أن تلك الاجتماعات لم تحرز بعد أي نتائج عملية، فان البديل المتمثل في عدم عقد الاجتماعات سيشكل أيضا عائقا أمام التوصل إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية ولمشاكل المنطقة بأسرها.

وإننا نشعر بالقلق لأنه ليس بوسع تلك المناقشات سوى أن تسفر عن إيماءات يمكن أن تصبح في النهاية إيماءات فارغة إذا لم يستفد الطرفان منها لمناقشة أكثر المسائل المحورية التي تعوق التوصل إلى اتفاق للسلام. وتتعلق تلك المسائل بحدود الدولة الفلسطينية واللاجئين والولاية القضائية على القدس. وعلى وجه الخصوص، لا بد للطرفين أن يمضيا قدما نحو تحديد الأفق السياسي الذي سيمنح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي سببا للأمل بالمستقبل. ومن شأن ذلك أن يسهل على جميع الفصائل الفلسطينية إلزام أنفسها بعملية السلام.

وما زالت الحوادث على ارض الواقع تمنع تهيئة جو مفض إلى تعزيز الثقة بين الطرفين وإلى التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام. والهجمات المستمرة التي يشنها أعضاء المليشيات الفلسطينية تهدد المدنيين الإسرائيليين على أساس يومي تقريبا. وعمليتا اختطاف العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط وألان جونستون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية – بالترافق مع عدم وجود دليل على أن السيد جونستون ما زال حيا – أنشأتا مناخا لانعدام الأمن في الأرض الفلسطينية وأظهرتا أن بعض الفصائل الفلسطينية ليس لديها رغبة تُذكر في السلام. ونحث على إطلاق سراح ضحيتي الاختطاف بدون تأخير أو شروط مسبقة.

إن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية تحرم الفلسطينيين من الحياة الطبيعية وتعوق عملية السلام. وفي بعض الحالات، ترقى تلك الإجراءات إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وعمليات التوغل الفتاكة والمتكررة في الأرض الفلسطينية، مثل التوغل الذي حصل الأسبوع الماضي، تؤدي إلى وفيات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. ونؤكد مجددا على طلبنا إلى إسرائيل أن توقف عمليات التوغل العسكري في الأرض الفلسطينية. كما نناشد السلطة الفلسطينية، وخاصة حكومة حماس، حث الفصائل على أن تتحلى بالحكمة وان تحترم وقف إطلاق النار مع إسرائيل.

ونعرب عن ترحيبنا بالتقارير المبدئية التي تفيد بحدوث ذلك، ولكننا نود أن نؤكد مجددا أن التزام السلطة الفلسطينية السياسي بعملية السلام لن تكون له مصداقية ما لم يكن بمقدور السلطة الفلسطينية أن تمنع ارتكاب أعمال العنف التي ترتكبها فصائلها المسلحة.

وما زال يساورنا القلق إزاء الأوضاع الخطيرة التي يعيش فيها الفلسطينيون في بعض أجزاء من الأراضي المحتلة. وتشكل القيود على تنقلات الأشخاص وبناء المستوطنات غير القانونية في تلك الأراضي انتهاكات خطيرة سواء لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي، كما تؤدي لزيادة الإحباط لدى الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال، وفوق كل ذلك، توجد عملية سلام لا تبرح مكانها. وكل ذلك يقلص ثقة الفلسطينيين بإسرائيل وتوقعاتهم من إيجاد حل عن طريق العملية السياسية لإقامة دولتهم.

ونحث الحكومة الإسرائيلية على التخفيف من التدابير التقييدية التي تفرضها على الشعب الفلسطيني في الأرض

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما نحث الحكومة الإسرائيلية على إنهاء القيود على التنقل، وأن توقف بصفة خاصة تشييد الجدار الفاصل غير القانوني، فهذا الجدار ينبغي تفكيكه، من أجل إعادة شيء من الأحوال الطبيعية إلى حياة الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بلبنان، يساورنا القلق إزاء الجمود السياسي المستمر، رغم وجود بعض بوادر مشجعة على إجراء حوار بين الأطراف. ونحث الأطراف على مواصلة تلك الجهود. ونكرر أن السلام في لبنان لا بد أن يمر من خلال عملية سياسية للوحدة الوطنية، وأن هذه بدورها سوف تقتضي إنشاء المحكمة الدولية الخاصة.

ونشجب الأفعال التي تجري على الأرض وفي الجو انتهاكا لقرارات مجلس الأمن فتسد الطريق إلى تحقيق السلام.

وأخيرا، نود أن ننضم إلى الأصوات المهنئة للسيد ألفارو دي سوتو والشاكرة له على ما قام به من جليل الأعمال.

السيد مونتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أرحب بكم يا سيد هاول وأن أشكر لكم وجودكم بيننا في المجلس اليوم وترؤسكم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

لقد سجلت الأسابيع الأخيرة تطورات مبشرة في الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. فعقب إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والاتصالات المباشرة بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي، قدمت الجامعة العربية لعملية السلام منطلقا لا ينبغي إهماله. ويمثل الاقتراح الذي انبثق عن مؤتمر قمة الرياض بتنشيط خطة بيروت لعام ٢٠٠٢ أساسا للتفاوض مثيرا للاهتمام، قد تقترب بالعملية السياسية من تحديد البارامترات المطلوبة للانتقال إلى المرحلة النهائية من خارطة الطريق.

ويسرّنا الاتجاه الإيجابي الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية تجاه قرار الجامعة العربية بأن تطلب إلى مصر والأردن أن تدرسا طرائق لتحديد شروط تطبيق الاقتراح الذي أعاد مؤتمر قمة الرياض طرحه. وترى إيطاليا منذ أمد طويل ضرورة زيادة عدد البلدان التي تدعم عملية السلام، وتعتبر اشتراك البلدان العربية مفيدا لتعزيز آفاق الحل الإقليمي للصراع. ونثق بأن الاتصالات التي تجري لتحقيق ذلك بين إسرائيل ومصر والأردن سوف تضيّق الشقة بين المواقف. ونرجو أن تبدي الأطراف ما يلزم من المرونة والنوايا الحسنة لبدء حوار فعال.

وتؤكد إيطاليا دعمها لمبادئ خارطة الطريق وتؤكد مجددا في الوقت ذاته وجوب أن تراعى في تطبيقها ضرورة إحراز تقدم سريع صوب حل عادل ونهائي. وفي هذا الإطار، نواصل التأييد الكامل لدور المجموعة الرباعية، ولدور الاتحاد الأوروبي داخلها، في رعاية قيام مفاوضات ناجحة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويساورنا قلق شديد إزاء البيانات التي أصدرتها بعض الفصائل الفلسطينية التي تعتزم إنهاء الهدنة في غزة، بعد أن ظلت متماسكة بدرجة كبيرة حتى الآن. و غامر هذه البيانات، إذا ما أعقبتها أفعال، بإشعال مسلسل خطير من العنف يمكن أن يعرض للخطر ما تم إحرازه من تقدم بطيء حتى الآن. ولذلك سيكون من الضروري أن تلتزم الحكومة الفلسطينية بقوة بإنهاء الهجمات المتسمة بالعنف وإطلاق صواريخ القسام وتهريب الأسلحة في غزة واحتجاز العريف شاليت.

ونرى في الوقت ذاته أن تتخذ إسرائيل إجراءات عملية للتخفيف من القيود على حرية تنقل الشعب الفلسطيني، ولا سيما في الضفة الغربية، حتى لا تكون السبل مسدودة أمام وصول الناس والبضائع إلى قطاع غزة، وخاصة

عند معبر رفح. وينبغي أن تستأنف إسرائيل بسرعة أيضا تحويل إيرادات الجمارك إلى الحكومة الفلسطينية. وفي هذا الإطار، نرجو أن تتهيأ الأوضاع الضرورية لاستئناف بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي عملياقا بشكل كامل.

ومن المهم بنفس الدرجة أن يحاول الطرفان تجنب الأعمال أو اتخاذ المواقف التي قد يسيء الرأي العام تفسيرها والتي يمكن أن يتولد عنها التوتر الذي قد يعوق الحوار أو يوقفه. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تجنب القيام بأي عمل قد يعرض للخطر الحوار الهش الذي جرت إقامته.

ورغم أننا نرى في الاجتماعات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت ما يبعث على التفاؤل ، لا بد من تجنب إعطاء عامة الفلسطينيين الانطباع بأنها مجرد ضجة إعلامية ليس لها أي أثر ملموس على تحسين أحوالهم المعيشية في الأراضي المحتلة. وهذا سبب آخر في أننا نرى أن تغتنم إسرائيل الفرصة، عن اقتناع، لإحياء الحوار مع الرئيس عباس، الذي يعترف برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة بوضوح بمسؤوليته فيما يتعلق بمفاوضات السلام، رغم أن ذلك مرهون بشرط أن يتم التصديق على أي اتفاق من قِبل المجلس الوطني الفلسطيني أو من خلال استفتاء.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نتعهد بالرعاية إعادة الإعمار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية وأن نيسر إصلاح نسيج المجتمع الفلسطيني، وهي مهمة قد تميز فيها الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة من خلال مساعداته للشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بلبنان، يساورنا القلق لحساسية الحالة السياسية هناك، فهي ما زالت بالغة التعقيد ووثيقة الصلة بحل المسألتين الرئيسيتين المترابطتين: إنشاء المحكمة الدولية المعنية باغتيال الحريري، وحكومة الوحدة الوطنية. ولدينا اقتناع بأن الجمود السياسي المسيطر على البلاد لا يمكن كسره إلا من خلال اضطلاع جميع الأحزاب اللبنانية بشجاعة بالمسؤولية السياسية. لذلك نحث الحكومة والمعارضة من جديد على استئناف الحوار بإصرار للتصدي للمشاكل السياسية للبلد وإيجاد حلول جذرية لها.

ولدينا اقتناع بضرورة إنشاء المحكمة الدولية. ويلزم رغم ذلك، في هذا الظرف الحساس من العملية السياسية اللبنانية، أن ندرك ما قد ينطوي عليه اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء أكثر حسما من تداعيات بالنسبة للإطار الداخلي.

والشيء الذي لا بد من أن يعود إلى الظهور في لبنان أولا وقبل كل شيء هو إرادة إحياء الحوار الوطني من أجل التصدي للأسباب الجذرية لمشاكل البلد السياسية، التي أدت إلى الجمود المؤسسي الراهن. ومن ثم ترى إيطاليا أنه يجب التشجيع على استئناف الحوار بين الأغلبية والمعارضة وتعزيزه كشرط مسبق لإبرام اتفاق يخرج لبنان من هذه الأزمة السياسية الصعبة.

والمجتمع الدولي مشترك على نحو عميق في عملية تحقيق استقرار هذا البلد، ويمثل وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان ضمانا لهذا الالتزام من جانب المجتمع الدولي. غير أن القلق يساورنا من أن الحل ما زال يبدو بعيدا فيما يتعلق ببعض المسائل الرئيسية المتعلقة بتطبيع العلاقات الثنائية بين لبنان وإسرائيل، خاصة إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المختطفين ومزارع شبعا وتحليق الطائرات الإسرائيلية فوق لبنان.

وقد أثبتت القوة المؤقتة في مناسبات مختلفة قدرتها على التدخل الفوري وبفعالية لنزع فتيل التوترات التي تنذر بالتصعيد إلى حالة خطيرة على خط الحدود الإسرائيلية اللبنانية. ونرى أن الآلية الثلاثية المؤلفة من القوة المؤقتة

والقوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية مفيدة بنوع خاص لحل ما يمكن أن ينشأ من خلافات، ونحث الطرفين على مواصلة الإفادة على نحو منتظم بتلك الآلية. ونحن نشجع الأطراف للتحرك على وجه السرعة، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نحو ترسيم أكثر دقة للخط الأزرق، وبغية منع تكرار الحوادث على طول هذا الخط أيضا.

وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن من الضروري أن نحدد بصورة واضحة مسألة مزارع شبعا، التي ما زالت تشكل مصدرا خطيرا للتوتر على طول الخط بين البلدين. وإننا نقدر العمل الذي اضطلع به مؤخرا رسامو الخرائط التابعون للأمم المتحدة ويحدونا الأمل أن تتم قريبا صياغة اقتراح من أجل توفير أساس للمشاورات السياسية.

وإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة باستمرار تهريب الأسلحة إلى لبنان، وعلى وجه الخصوص خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة، على الرغم من الحظر المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن نثق بالتزام القوات المسلحة اللبنانية بمنع تهريب الأسلحة، ولكنه أمر أساسي أن تلتزم جميع البلدان المجاورة بمنع حدوث زيادة في الإمكانية التدميرية لمختلف الفصائل اللبنانية المعارضة.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تشارك الأمم المتحدة في معالجة هذه المسألة. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإرسال بعثة مستقلة من أجل تقييم عملية المراقبة على الحدود اللبنانية فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة وتقديم توصيات، وهو الاقتراح الذي وافق عليه مجلس الأمن في البيان الرئاسي الذي اعتمده في ١٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2007/12).

ونعتبر أن من المهم أن تشارك سورية مشاركة حقيقية في هذا الشأن. ويمكن لدمشق أن تؤدي دورا إيجابيا في استقرار وتنمية المنطقة، ولكن بعد أن تثبت بالأفعال رغبتها في العمل بنية حسنة ولمصلحة السلام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى معرفة نتائج الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى دمشق.

إن التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو في الأساس مسؤولية تقع على عاتق الحكومة اللبنانية. ونحن ندرك، مع ذلك، الصعوبات التي تصطدم بها القوات المسلحة اللبنانية بسبب النقص في المعدات والتدريب الكافي من أجل الاضطلاع ببعض المهام الأساسية التي نص عليها القرار، ولا سيما فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة. ومن الجوهري أن نبدأ التفكير قريبا في كيفية مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على تحقيق المعايير الكافية من ناحية التدريب والمعدات والموارد.

السيد دوغلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا ممتنون لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد حدثت خلال الشهور الأخيرة تطورات هامة وجديرة بالتنويه. ومن المهم مواصلة التأثير على الحالة المحلية، مستفيدين من الزخم الذي نشأ عن مؤتمر القمة العربية المعقود في الرياض. فقد هيأت القرارات المتخذة هناك بيئة مواتية لتحقيق الاستقرار لعملية السلام في الشرق الأوسط. وستشهد الفترة القادمة اتصالات مكثفة، عملا بالقرار المتخذ في المملكة العربية السعودية، فيما بين الأطراف بما فيها المجموعة الرباعية، التي تشمل مشاركة روسيا، والأطراف الإقليمية والأطراف المعنية الأخرى. ونتوقع أن تصدر نتائج إيجابية عن الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية الذي سيعقد في أيار/مايو.

ونحن نرحب بالجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام للمساعدة على إيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط، ونتطلع إلى الاستماع إلى آرائه بشأن نتائج زيارته الأخيرة إلى المنطقة. كما أننا نرحب بالتقييم الإيجابي للأمين العام للمحادثات التي أجراها في دمشق.

وينبغي الاستفادة من الحالة المواتية بشكل عام من أجل التقدم بجهود محددة لإعادة تنشيط الحوار العربي – الإسرائيلي على جميع المسارات، ولا سيما المسار الإسرائيلي – السوري، ولرفع مستوى تبادل الآراء بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى مستوى المفاوضات الموضوعية. والأمر الأساسي هو أن يتم الاضطلاع بهذا العمل بشكل جماعي، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن الحالة في تلك المنطقة ما زالت بالغة التعقيد. وهذا راجع، فوق كل شيء، إلى حالة الأمن في الأراضي الفلسطينية. ويتعين على الأطراف التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وتنفيذ الالتزامات ذات الصلة، والامتناع عن أي إجراءات قد تؤدي إلى تقويض العملية.

في ١٨ نيسان/إبريل، عقدت اللجنة الوزارية للجامعة العربية اجتماعا لمتابعة مبادرة السلام العربية. وقد كان رد روسيا إيجابيا على نتائج ذلك الاجتماع. ونحن نولي أهمية كبيرة لقيام الجامعة العربية بإنشاء آلية عمل لإجراء حوار موضوعي تشارك فيه كل الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المصرية والأردنية ذات الصلة، وسيكون لها اتصالات مباشرة مع إسرائيل من أجل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

وهذا بالضبط هو النهج الذي دافعت عنه روسيا على الدوام، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وفي اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالسلام في الشرق الأوسط. وسوف نواصل دعمنا للتقدم نحو تسوية عربية – إسرائيلية شاملة، تقوم على المعاملة بالمثل وتأخذ في الحسبان شواغل الجانبين، ونحو السعي إلى حلول حقيقية تستند إلى أساس قانوني.

وقد لفتت موسكو الانتباه إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية المملكة العربية السعودية التي استضافت الاجتماع الأخير للدول العربية، والذي أيد فيه عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط بإشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية والأطراف المعنية ذاتها. ويتناغم هذا الاقتراح مع المبادرة الروسية المعروفة حول عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. ونحن على ثقة بأن ذلك سيمكننا من استئناف عملية السلام في المنطقة وعلى جميع المسارات بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي.

إن الحالة في لبنان، لسوء الحظ، ما زالت بالغة التعقيد، لأن حكومة الأكثرية اللبنانية في البرلمان وأحزاب المعارضة لم يتوصلا حتى الآن إلى اتفاق بشأن مسألتين أساسيتين: تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنشاء محكمة دولية بشأن باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، السيد رفيق الحريري. ونحن نحث الشعب اللبناني على مواصلة الجهود لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على التوافق الوطني، الأمر الذي يعني صون وحدة لبنان وسلامة أراضيه وسيادته.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب اللبناني، بشكل بناء وبدون ضغوط لا لزوم لها، من أجل إيجاد حل شامل وفعال للمشاكل العالقة. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن مصير لبنان ما زالت في أيدي القوى السياسية اللبنانية.

السيد أصمدي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم على رئاستكم لهذه المناقشة، وللسيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن الصراع في الشرق الأوسط ما زال يشكل إحدى المسائل الأكثر إلحاحا، التي يجب أن يتصدى لها مجلس الأمن بشكل حازم في المرحلة الراهنة. وكما قال الأمين العام بان كي - مون في مختلف المناسبات، إن منطقة الشرق الأوسط أكثر تعقيدا وأشد هشاشة وخطرا اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. وهذا التعقيد يستحق استجابة حازمة وحاسمة من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن، والهيئات الأخرى في المنظمة ومن قياداتها. وقد ظلت إندونيسيا ترى على الدوام أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبقى مشغولة باستمرار بالشرق الأوسط إذا كان للسلام أن يتحقق في المنطقة.

وفي هذا الشأن، يعرب وفد بلدي عن تقديره للالتزام الذي أبداه الأمين العام ولزيارته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك سورية. ونحن نتفق مع ملاحظته القائلة بأن حل صراع الشرق الأوسط ضرورة أخلاقية واستراتيجية على حد سواء. ونحن - في الأمم المتحدة، وليس في مجلس الأمن وحده - يقع على عاتقنا واجب إحلال السلام في المنطقة.

ومرة أخرى، نظرا لعظم التحدي، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصدى له بمفردها. وبالتالي، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، في إطار محفل المجموعة الرباعية، ما زالت تكتسي بأهمية حاسمة.

إننا نعلق آمالا كبيرة على المجموعة الرباعية، إيمانا منا بأن المجموعة ينبغي لها أن تواصل جهودها، وأن تجتمع بشكل منتظم، وأن ترصد من خلال مبعوثيها التطورات والإجراءات المتخذة من جانب الأطراف المعنية. ونحن نتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي ستعقده في المنطقة، ونشجعها على تحقيق مستوى التزام جديد أعلى بالسعي نحو تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

ويأمل وفد بلدي كذلك أنه، بالحصول على المعلومات المباشرة من الاجتماعات مع عدد من القادة في المنطقة، سوف يتمكن الأمين العام من إيجاد زخم جديد في عمل المجموعة الرباعية. فالمجموعة الرباعية أساسية في المحافظة على الزخم على المستوى الدولي، لكن، على المستوى المحلي، سوف تتطلب الجهود أطرافا في المنطقة على علاقة بالمسألة. ومن ثمّ، نثني على المملكة العربية السعودية لمبادراتها الهامة، بما في ذلك اجتماع مكة، و نثني كذلك على البلدان الأخرى في المنطقة لما قدمته من إسهامات.

ونثمن كذلك الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية ونثني على إعلان الرياض الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة الأخير. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم إعادة تأكيد الدول الأعضاء في الجامعة على التزامها بمبادرة السلام، كما جاء في الإعلان.

إن المبادرة، التي أيدتها خارطة الطريق، هي عنصر هام يشكل الأساس لعملية السلام. فهي صيغة محلية تهدف إلى تحقيق سلام حقيقي ومُلتزم به في المنطقة - إنها مبادرة تؤكد على أن تتكفل بلدان المنطقة بالقضايا التي تؤثر عليها.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يؤكد وفد بلدي مجددا على دعوته إلى ضبط النفس وتجنب أي عمل يمكن أن يعرض فرص السلام للخطر. وإننا نشجب استمرار عمليات توغل قوات الدفاع الإسرائيلية في المدن الفلسطينية، بما في ذلك نابلس وجنين، وفي مخيمات

اللاجئين. ونشجب كذلك استعمال قوات الدفاع الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية عندما تقوم بالتفتيش من بيت إلى بيت خلال هذه الغارات. ووفد بلدي يطالب إسرائيل بوقف هذه الأعمال وباحترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وباحترام القانون الدولي.

إن الاستمرار في بناء الجدار غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي تحد لفتوى محكمة العدل الدولية، هو أيضا عمل يستحق الشجب. والآثار الضارة لهذا التدبير واضحة على الفلسطينيين. وعندما يكتمل طوله البالغ ٧٠٣ كيلومترات، سيكون الجدار قد أحكم الطوق على أكثر من ٠٠٠ ٣١ نسمة. وبما أن ٨٠ في المائة من الجدار يخترق الأراضي الفلسطينية، تزداد كنتونات المجتمعات الفلسطينية وينفصل بعضها عن بعض.

وفيما يتعلق بالجانب المشرق من العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية الحالية، نرحب بتطوير آلية كل أسبوعين التي يجري من خلالها الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت مشاورات مع بعضهما ويناقشان المسائل السياسية على أساس منتظم. إن التزامهما بالقيام بكل ما بوسعهما لتعزيز السلام أمر يستحق الثناء.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومباشرة مهامها في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، تطور إيجابي. وإننا مدركون للحنكة التي كان على الطرفين التعامل بها لتحقيق ذلك الاتفاق.

وعلى المجتمع الدولي أن يتيح الفرصة لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لتقوم بمهامها. وسوف تكون المساعدة الدولية التي تقدمها الدول المتبرعة من أجل بناء القدرات وتعزيز كفاءة وفعالية حكومة الوحدة أمرا أساسيا.

وينبغي للحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط أن يشمل كذلك التوصل إلى حل دائم لتلك المسائل التي انبثقت عن الصراعات بين إسرائيل ولبنان وكذلك بين إسرائيل وسورية.

وبالإشارة إلى لبنان، يشجب وفد بلدي بقوة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، التي تناقض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نصا وروحا. ولا نستطيع التشديد بما فيه الكفاية على أنه إذا كانت إسرائيل حقا ملتزمة بقضية السلام، فيجب عليها الالتزام بواجباتها في إطار سيادة القانون. وما زال يساورنا القلق إزاء استمرار الاضطراب السياسي في لبنان. ونحن نرى، أنه في الوقت الذي يقوم المجتمع الدولي بعمل دؤوب لضمان إقرار السلام في المنطقة، ينبغي للشعب اللبناني وقادته أن يعملوا بجد لتحقيق الوحدة والمصالحة على الصعيد الوطني. وهذا إسهام ضروري لا يمكن للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في المنطقة أن تنجح بدونه. وإننا نشدد على أهمية الالتزام الحقيقي باتفاقات الطائف من قبل جميع الأطراف في المنطقة.

وبخصوص المسائل المتعلقة بسورية، إن ما يثلج الصدر أن الدور السوري في حسابات السلام في الشرق الأوسط يقدر حق تقدير بصورة كبيرة.

إن وفد بلدي يرحب برغبة الرئيس الأسد في إعادة بدء المفاوضات مع إسرائيل. ونؤمن بأن التوصل إلى حل لمسألة مرتفعات الجولان على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) سوف يسهم في التسوية الشاملة للصراع في الشرق الأوسط. ونرحب كذلك بضمان الرئيس الأسد تعاون سورية مع الأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط.

وفي الختام، يرغب وفد بلدي في التأكيد مجددا على التزامنا بالقيام بإسهام بناء في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في الشرق الأوسط. ونود كذلك التأكيد من جديد على اقتناعنا بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء، إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة والمعترف بها تماما، سوف يكونان أمرا أساسيا في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر للسيد لين باسكو على تقريره. إنه عمل يستحق الإعجاب وجاء في الوقت المناسب. ومثلما أوضح هو، هذا وقت انتهاز الفرصة في الشرق الأوسط. فهناك بعض التطورات التي تبعث على الأمل، ويعود الأمر للمجتمع الدولي لتشجيع الأطراف على انتهاز هذه الفرصة ولدعم عملية السلام.

وكل هذا هام خصوصا في أعقاب التصعيد الأخير في أعمال العنف، الذي أدى إلى وقوع عدد من الإصابات في كلا الجانبين. ولقد مكن الهدوء النسبي في الأشهر الأخيرة من إحراز تقدم على الجبهة السياسية. والعودة إلى العنف سوف تكون خطوة إلى الوراء غير مقبولة. وفي هذا السياق، أدين انتهاك وقف إطلاق النار في غزة من قبل الجناح العسكري لحماس، وأتطلع إلى أن تتخذ حكومة الوحدة الوطنية التدابير اللازمة لمنع هذه الهجمات. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع على الفور حدا للعنف كي نتمكن من مواصلة التركيز على العملية السياسية. وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن التقدم المفيد لا يمكن تحقيقه إلاَّ من خلال الحوار.

لقد كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شهر آذار/مارس خطوة هامة. وسوف تحكم المملكة المتحدة على الحكومة على أساس برنامج عملها، وسوف تأتي استجابتها بناء على ذلك. وكما أوضحنا، نحن دائما نرغب في العمل مع الحكومة على أساس مبادئ المجموعة الرباعية. وإنني أدعو زملائي إلى أن يكونوا ثابتين في رسالتهم إلى حكومة الوحدة الوطنية بشأن أهمية الالتزام بتلك المبادئ.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بتشكيل اللجنة العربية الوزارية لمبادرة السلام العربية، في أعقاب التأكيد من جديد على مبادرة السلام العربية في مؤتمر القمة للجامعة العربية في الرياض. وأود كذلك أن أرحب بالدور الذي تقوم به وزيرة الخارجية رايس لجمع رئيس الوزراء أولمرت بالرئيس عباس واجتماعهم الأخير في ١٥ نيسان/أبريل. وآمل بكل إخلاص أن يستمر ذلك الحوار.

وينبغي أن نركز الآن على ما هو متوفر لدينا. نحن بحاجة إلى إعادة تنشيط الآليات وأطر العمل الموجودة مثل المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ويجب علينا أن نضمن الحفاظ على الزخم ، بغض النظر عن الجهود المبذولة للتحول عن العملية. وبالطبع، سوف تكون هناك أحداث يمكن أن تخرجنا عن المسار. لكن لا نستطيع أن نسمح لهذه العملية بأن تقع ضحية لهذه الأحداث أو، في الواقع، للتوقعات الكبيرة المفرطة. وبدلا من ذلك، يجب أن نجد طريقة لتقديم الأمل لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ولمساعدتهما على تطوير الثقة بعضهما ببعض. ولهذا السبب نحتاج إلى العمل معا وتوفير أفق سياسي.

ولا بد أن يبرهن المجتمع الدولي على التزامه بإقامة دولة فلسطينية في المستقبل وبأمن إسرائيل. ويمكننا أن نوجه رسالة تأييد قوية لإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار بتحسين قدرة المؤسسات الفلسطينية. وسيساعد

تيسير تنسيق تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين أيضا، في الأجل القصير، على تحسين حياقم اليومية. وما زالت الآلية الدولية المؤقتة تتولى توجيه المساعدة، ولكني أيضا أطلب إلى إسرائيل أن تفرج عن عائدات الضرائب الفلسطينية.

وأرحب باعتزام رئيس الوزراء أولميرت إضفاء الصفة الطبيعية على فتح المعبرين الدوليين في كارني ورفح، وتخفيف القيود الأخرى على التحرك. ومن شأن هذا كله أن يساعد على تحسين حياة الفلسطينيين وزيادة الثقة بين الطرفين. إلا أن بوسع الطرفين كليهما أن يفعلا ما هو أكثر من أجل بناء الثقة. وأطالب بالإفراج الفوري عن العريف شاليت، وبوقف إطلاق صواريخ قسام من غزة إلى داخل إسرائيل. وأفهم أن الرئيس عباس قدم إلى رئيس الوزراء أولميرت خطة أمنية، ولي وطيد الأمل في أن يتسنى للطرفين، عن طريق مواصلة الحوار، تنفيذها وتحسين الحالة الأمنية. وأشارك أيضا في النداءات الموجهة إلى إسرائيل للتقيد بخارطة الطريق وتجميد كل الأعمال المتصلة ببناء المستوطنات، وإزالة جميع المخافر الأمامية.

وللمجموعة الرباعية دور هام تضطلع به بشأن عملية السلام، ويسرني أنها اجتمعت بتواتر أكبر هذا العام. ونرحب بعقد اجتماع موسع للمجموعة الرباعية، تشارك فيه بلدان من المنطقة. وغني عن البيان أن للمنطقة دور تضطلع به في توفير إمكانيات لإقامة السلام وتحسين العلاقات بين الأطراف داخل المنطقة. وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به. ومن الأهمية الأساسية أن يكون اشتراك وكالات وهيئات الأمم المتحدة جميعها بناء وأن يكون رد المنظمة على الحالة منسقا بعناية. وسرني أن أسمع عن زيارة الأمين العام الناجحة إلى المنطقة في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر كل من أيدوا نداءاتنا لإطلاق سراح الصحفي البريطاني ألان جونستون. وما زلنا نطالب بالإفراج عنه فورا وبدون شروط. وإن استمرار احتجازه غير مقبول على الإطلاق. فألان جونستون صديق عظيم للشعب الفلسطيني، اختار أن يعيش في غزة، كي يبعث تقارير إخبارية وتقارير عن الحقيقة كما رآها من غزة. هذه جريمة بشعة ولا بد من الإفراج عنه فورا، لأن وجود صحافة حرة وقوية هو حجر الزاوية لكل مجتمعاتنا الديمقراطية.

وأود أن أكرر تأكيد التزام المملكة المتحدة بالتوصل في الشرق الأوسط إلى حل يؤدي إلى سلم شامل وعادل، في الوقت الذي تعيش الدولتان، فلسطين وإسرائيل، جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وانتقل الآن إلى الكلام بإيجاز عن لبنان. نحن نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الوزراء السنيورة للتوصل إلى حل للحالة السياسية الراهنة. ويتمثل جوهر تلك المناقشات في مسألة إنشاء محكمة لمحاكمة من سيوجه إليهم الاتهام في نهاية المطاف بقتل رفيق الحريري. ونؤمن إيمانا قويا بأن إنشاء المحكمة سيخدم مصالح اللبنانيين من وجهات نظر شتى ليس أقلها القضاء المبرم على دورة الاغتيالات السياسية الدافع. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

وما فتئت المملكة المتحدة ملتزمة كل الالتزام بالتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي هو، مثله في ذلك مثل إنشاء المحكمة، أساس الأهمية لاستقرار لبنان في المستقبل. ولقد أذن المجلس توا بأول متابعة تنفيذية هامة لذلك القرار: إيفاد بعثة للأمم المتحدة لتقييم الأمن على الحدود مع سورية. وهذه خطوة هامة نأمل أن تعزز سيادة لبنان، وأن تحسن الامتثال لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونتطلع أيضا إلى إحراز تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا، ونؤكد مرة أخرى ضرورة

إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين في الصيف الماضي.

لقد صادفنا في أحيان كثيرة من قبل لحظات سانحة جعلتنا في أحيان كثيرة متفائلين على نحو ساذج. إلا أنه ما زالت توجد تحديات عتية على كل الجوانب.

لكن فرصة تحقيق السلام والأمن في المنطقة موجودة ويمكن اغتنامها لو توفرت لدى الموجودين في المنطقة الشجاعة ولو توفر لدينا في المجتمع الدولي الالتزام. ولن تدخر بريطانيا جهدا في الاضطلاع بدورها في هذا الشأن.

أستأنف الآن عملي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، السيد الرئيس وبلدكم، المملكة المتحدة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. ويسر فلسطين أن تراكم، السيد الوزير هاول، ترأسون مناقشتنا اليوم. وأود أن أؤكد لكم أن القيادة الفلسطينية – ولا سيما الرئيس عباس – تبذل كل ما في وسعها لكفالة الإفراج عن الصحفي ألان جونستون من هيئة الإذاعة البريطانية. وأعرب كذلك عن تقديرنا لجنوب أفريقيا لقيادتها الماهرة للمجلس في الشهر المنصرم. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس اليوم بشأن الحالة الراهنة. وأود كذلك أن أسجل شكرنا وتقديرنا للسيد الفارو دي سوتو على ما قام به من خدمات وعلى الدور الذي اضطلع به. وستعرب قيادتنا عن امتنان فلسطين له في الوقت المناسب.

وهذه أيضا لحظة سانحة للإعراب عن تقديرنا لسعادة الأمين العام بان كي – مون لزيارته الأخيرة للأرض الفلسطينية المحتلة، حيث شهد مباشرة الصعوبات على أرض الواقع، ومنها في جملة أمور التعدي الذي تمثله المستوطنات والجدار على جميع جوانب الحياة، والأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وثمة جهود متعددة تبذلها الآن، على نحو ما تم إبرازه في الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم، أطراف عديدة – ولا سيما البلدان العربية، وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة، وأعضاء المجموعة الرباعية – لتنشيط عملية السلام، بغية استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبهدف التوصل في نهاية المطاف إلى حل عادل وسلمي لهذا الصراع المفجع. وقد أثارت هذه الجهود من جديد آمال الشعب الفلسطيني، وكل الأطراف المعنية، في إحراز تقدم يقضي على تردي الحالة ويهيئ بيئة تؤدي على نحو أكبر إلى الحوار وإلى مفاوضات سلمية مضمونية.

لكن المؤسف أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت، في الوقت الذي تبذل هذه الجهود، تنفذ بنشاط سياسات وممارسات غير قانونية ترمي إلى مواصلة احتلالها الذي دام قرابة ٤٠ سنة للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وفي حين يتكلم كل شخص آخر عن السلام، تمضي إسرائيل في حملتها الاستعمارية، وفي عدوانها العسكري على السكان المدنيين الفلسطينيين، وفي عقابها الجماعي للشعب الفلسطيني في مجموعه. وتتنافى هذه الإجراءات على نحو صارخ مع جهود السلام، وتزيد من تفاقم الحالة الصعبة على أرض الواقع، وتزيد من حدة التوترات والشكوك، وتحول دون استئناف الحوار والمفاوضات.

والواقع أن جهود السلام التي تبذل حاليا تجري في ظل أزمة حاصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من الانتهاكات الجسيمة والخروقات الصارخة للقانون الدولي،

بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ما برحت السلطة القائمة بالاحتلال تقوم بها على أساس يومي. وهكذا، ففي الوقت الذي تزداد الآمال لدى الشعب الفلسطيني، وتبذل قيادته جهودا لتحسين الأحوال المعيشية وتنشيط مفاوضات السلام، فإن الحالة الحرجة التي يواجهها الشعب الفلسطيني يوميا نتيجة للإجراءات التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال، بالإضافة إلى الجزاءات الدولية غير العادلة المفروضة عليه، تنال من هذه الجهود وتهدد بالقضاء عليها.

إن الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبعث على الاكتئاب، ولكنه واقع لا بد من مناقشته. وبينما نرى أنه من الضروري لنا جميعا أن نركز الجهود على إحياء عملية السلام والتشجيع على تهيئة مناخ إيجابي، نرى أيضا ضرورة لفت الانتباه إلى ذلك الواقع من أجل تقديم صورة كاملة للحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني بالفعل، لأنه لا يمكن نجاح أي جهود للسلام في ظل هذه الظروف.

في الأيام الأخيرة واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شن اعتداءات عسكرية مدمرة وفتاكة في شتى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مما زاد من ترويع وإيذاء السكان المدنيين المحاصرين وإلحاق المزيد من الخسائر البشرية والمادية بالشعب الفلسطيني. فلقد قُتل وجُرح المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال هذه الفترة نتيجة لاستمرار الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة المميتة. والدليل الصارخ على استمرار إسرائيل في الاستهتار بالأرواح الفلسطينية هو أعمال العدوان التي ارتكبتها خلال فترة ٢٤ ساعة في نهاية الأسبوع الماضي، والتي أسفرت عن مقتل تسعة فلسطينيين، من بينهم طفلان. إضافة إلى ذلك، لا يزال خطر شن غزو كبير لغزة مخيما، كما يتبين من تصريحات العديد من المسؤولين الإسرائيليين.

كذلك واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن حملات اعتقال ومداهمات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، فعطلت بذلك دورة الحياة اليومية وعرضت بشكل متهور حياة المدنيين للخطر. وفي هذا الصدد، واصلت قوات الاحتلال الممارسة المؤسفة المتمثلة في استخدام المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، دروعا بشرية خلال عمليات التفتيش من منزل إلى آخر في بعض تلك الغارات.

وكانت نتيجة هذه المداهمات والاعتقالات زيادة سريعة في عدد المدنيين الفلسطينيين المسجونين أو المحتجزين لدى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي الوقت الحالي، يوجد أكثر من ٠٠٠ ١١ سجين فلسطيني محتجزين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، بينهم أكثر من ١٠٠ امرأة و ٣٠٠ طفل على الأقل معظمهم في ظروف غير إنسانية وكثيرون يتعرضون للتعذيب. وقد أحيا الشعب الفلسطيني هذا الشهر في حزن مرور ذكرى سنوية أخرى ليوم الأسير، حيث دعا إلى الإفراج عن جميع المسجونين لدى إسرائيل بشكل تعسفي وغير قانوني ومعاملتهم بشكل إنساني حتى يتم تحريرهم. للأسف، رفضت سلطة الاحتلال المبادرات التي تهدف إلى إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، الواحدة تلو الأخرى، بما في ذلك الجهود التي من شأنها أن تسهل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير وأن تخفف بالتأكيد حدة التوتر بين الجانبين.

وكما ذُكر آنفا فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تكثف أيضا الاستيطان الاستعماري وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي المنطبق، وفي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة، وفي تجاهل تام لفتوى محكمة العدل الدولية. والاستيلاء على الأراضي مستمر، والتوسع مستمر، ومحاولات ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية

بالأمر الواقع، خاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها، مستمرة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال توسيع وبناء المستوطنات اليهودية بشكل غير قانوني، وذلك لبناء طرق التفافية محصورة على اليهود ولخدمة تلك المستوطنات، والسماح للمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين بالإفلات من العقاب على تصرفاتهم مع السكان المدنيين الفلسطينيين. فمازال المدنيون الفلسطينيون، بما في ذلك الأطفال، يتعرضون لأعمال العنف والمضايقات والتخويف والتخريب التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون مسلحون ومتعصبون، خاصة في منطقة الخليل. و لم يتعرضوا للمساءلة على أعمالهم الإجرامية، مما يزيدهم جرأة على مواصلة إرهاب الشعب الفلسطيني.

ولا تزال السلطة القائمة بالاحتلال أيضا تصادر الأراضي الفلسطينية وتدمر الممتلكات الفلسطينية من أجل بناء الجدار غير القانوني — وهو جدار فصل عنصري حوّل تماما العديد من المدن والبلدات الفلسطينية إلى بانتوستانات معزولة، ودمر الآلاف والآلاف من مصادر الرزق، وألحق الخراب بمجتمعات محلية بأكملها. فمن الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل هذه الممارسات لغرض مباشر هو ترسيخ وتحصين مستوطناتها غير القانونية وتدابيرها غير الشرعية لضم الأراضي الفلسطينية بالأمر الواقع. كذلك من الواضح أن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية عبر المستوطنات والجدار هو تمزيق للسلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية ويهدد بشكل خطير فرص التحقيق الفعلي للحل المتمثل في قيام الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وخارطة الطريق.

وفي هذا الصدد، فإن نقاط التفتيش والمتاريس التي يتجاوز عددها ٥٠٠ والتي أقامتها سلطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قد شطرت الإقليم بالكامل ومازالت تقيد بشدة حرية التنقل في جميع أنحاء الإقليم، فضلا عن تقييدها لحرية الحركة منه وإليه. وحتى موظفي المساعدات الإنسانية والطبية، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، مازالوا يخضعون لهذه القيود على الحركة ويتعرضون للمضايقة. ولا يمكن للذرائع الأمنية أن تبرر نقاط التفتيش هذه، التي تهدف إلى السيطرة التامة على حركة الأشخاص والبضائع، ومن الواضح أنها جزء من محاولات سلطة الاحتلال لتجريد الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال من إنسانيته وإذلاله ومضايقته وإخضاعه على الدوام. علاوة على ذلك، لا يمكن إنكار أن نقاط التفتيش قد دمرت الاقتصاد الفلسطيني وزادت من سوء الأزمة الإنسانية.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال فرض الإغلاق المتكرر لكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مخضعة معبر رفح في قطاع غزة على وجه الخصوص – وهو النقطة الوحيدة لدخول المدنيين الفلسطينيين إلى قطاع غزة والخروج منه – إلى عمليات إغلاق متكررة وتعسفية. وزادت هذه الإجراءات من سوء الحالة الإنسانية المتردية في غزة — التي تجاوز فيها معدل الفقر نسبة ٧٠ في المائة وصار فيها الاعتماد على المعونة الغذائية واسع النطاق – وهي لا تؤدي إلا إلى تأجيج مشاعر الإحباط والتوتر بين السكان المدنيين المسجونين في غزة.

بصفة عامة، هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وغير العادلة تشكل عقابا جماعيا للشعب الفلسطيني، وكان لها تأثير مدمر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعواقب إنسانية بعيدة المدى. وحالت تلك السياسات دون التمتع بأية حياة طبيعية للشعب الفلسطيني و لم تجلب سوى المزيد من البؤس والمعاناة للأسر الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الجزاءات الدولية المفروضة عليه ومن احتجاز إسرائيل لملايين الدولارات من

عائدات الضرائب الفلسطينية عقب الانتخابات الديمقراطية لممثليه في العام الماضي.

إن الواقع الفلسطيني قاس وكئيب. لكن رغم كل ما ذُكر ورغم الصعوبات الداخلية التي تعين علينا مواجهتها على صعيد القانون والنظام على أرض الواقع، فإن القيادة الفلسطينية، وبدعم واسع النطاق من الشعب الفلسطيني، تواصل السعي الجاد من أجل السلام. فلقد تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل الطيف السياسي الفلسطيني، وأعطت الرئيس محمود عباس تفويضا بالسعي إلى تحقيق تسوية سلمية نهائية. علاوة على ذلك، لا يزال الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق النار والهدوء ساري المفعول، ولكن مازال يتعين على إسرائيل، سلطة الاحتلال، أن تتجاوب بأية طريقة معقولة، بدلا من الاستمرار في مواصلة سياساتها العنيفة وغير القانونية والاستمرار في ترويجها لتحريفات الواقع على الأرض.

ويجب أن نتساءل، في ذلك الصدد، لماذا لم تقبل إسرائيل العرض الفلسطيني لتمديد وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية؟ لماذا لم تقبل إسرائيل يد السلام التي مدت إليها؟ من الواضح أنه توجد في إسرائيل الآن ظاهرة مستمرة هي أن القائم بالعدوان – السلطة القائمة بالاحتلال – يروج لثقافة وسط شعبه تجعله يعيش في خوف من ضحاياه. إن السلطة القائمة بالاحتلال تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني على أساس يومي، بما في ذلك انتهاك حقه في الحياة، ثم تديم بطريقة ما، تصورا بأن الشعب الإسرائيلي لا بد أن يشعر بالخوف وأن يعيش في خوف ممن يقومون هم باحتلالهم وإخضاعهم. إن هذا التشويه يروج له في إسرائيل من ينفذون خطة متطرفة ضيقة، ويرون أن وقف إطلاق النار في الضفة الغربية سيقوض الدعم لتلك الخطة. فكيف لهم، إذا ساد الهدوء، أن يعززوا الدعم لتلك الإجراءات الإجرامية التي لا مبرر لها والتي تتخذ في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكيف يمكنهم أن يواصلوا تعبئة الدعم للجدار، والمستوطنات، ونقاط التفتيش، وحصار القدس، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني من غالبية السكان الإسرائيليين الذين ينشدون السلام؟

وما برح من يعززون ثقافة الخوف هذه يعارضون أي وقف لإطلاق النار، وأي تدابير قد تؤدي إلى تنشيط عملية السلام. إنهم هم نفس الأشخاص الذين يؤيدون السياسات الرامية إلى تحويل غزة إلى سجن كبير، لأن من الجلي أن من يبتغون السلام لا يسجنون السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، ويزيدون من فقرهم، ويضيفون إلى معاناتهم ودفعهم إلى حافة الهاوية، ويضرمون نار العنف والتطرف. إن القيام بذلك لا يخدم السلام، ولكنه سيؤدي بالتأكيد إلى تغذية ثقافة الخوف اللازمة لتعزيز خطتهم الملتوية غير المنطقية.

ولا بد من وضع حد لهذه الحالة غير القانونية. فهي حالة لا مبرر لها، ولا أخلاقية، وغير منطقية، وخطيرة، وستدمر أي تقدم تم إحرازه من قبل، سواء من جانب السلطة الفلسطينية ذاتها على أرض الواقع أو من جانب أي من الأطراف المهتمة بعملية السلام.

وتلوح أمامنا الآن فرصة سانحة. وتبذل حاليا، على الجانب الفلسطيني والجانب العربي، جهود لاغتنام هذه الفرصة والتحرك إلى الأمام. وتمثل عنصر أساسي من جانبنا في تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، التي يؤكد منهاج عملها على جملة أمور منها احترام جميع الاتفاقات السابقة. ولقد أذنت تلك الحكومة للرئيس عباس، وبذلك أذنت له كل المجموعات السياسية ومنها حماس – وهذا شيء هام وغير مسبوق – بأن يتفاوض مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ونهائية.

ويتمثل عنصر ثان في الجهود التي تبذلها حاليا البلدان العربية. فقد تمت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد مؤخرا في الرياض بقيادة حكومة المملكة العربية السعودية وتشجيع منها إعادة تأكيد مبادرة السلام العربية التي اعتمدها في بادئ الأمر اجتماع القمة العربية في بيروت في عام ٢٠٠٢. ومعروض على إسرائيل الآن سلم كامل وتطبيع تام للعلاقات مقابل الانسحاب التام من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، بالاقتران مع حل عادل متفق عليه للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨.

وعقدت اللجنة الوزارية العربية في الأسبوع الماضي اجتماعا للمتابعة قررت فيه اتخاذ عدد من التدابير العملية لتنشيط مبادرة السلام العربية، بما في ذلك خطط للاجتماع مع أعضاء مجلس الأمن، والأمين العام، وأعضاء المجموعة الرباعية. وقررت اللجنة الوزارية أيضا الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وأعضاء المجموعة الرباعية الآخرين، تحضره جميع أطراف الصراع.

ويتيح هذان العنصران لنا - فلسطين، وإسرائيل، والمجتمع الدولي، وأعضاء المجموعة الرباعية، ومجلس الأمن بطبيعة الحال - فرصة تاريخية. وينبغي ألا تضيع منا هذه الفرصة مثلما ضاعت فرص عديدة من قبل. وينبغي أن نعزز ما تولد من زخم، وأن نبذل جهودا للسلام على نحو جاد، وأن نعقد العزم على التغلب على ما قد ينشأ حتما من عقبات في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية.

ونحن، على الجانب الفلسطيني، جاهزون ومستعدون. فالرئيس عباس، بدعم وتفويض من كل المجموعات السياسية الفلسطينية، على استعداد للتفاوض بدون شروط بشأن مسائل المركز النهائي. وإذا كان هناك شريك على الجانب الإسرائيلي لكي يتفاوض معنا على السلام بدون شروط، فنحن على استعداد لذلك. فعلى طاولة المفاوضات يمكن أن يعرض الجانبان شواغلهما. وأن يجريا حوارا حقيقيا، وأن يتوصلا إلى تفاهمات وحلول. وإن من يواصلون فرض الشروط قبل الدخول في مفاوضات لا يبتغون السلام، لأن هذه الشروط ليست إلا ذرائع جوفاء لتعويض صنع السلام والحيلولة دون ذلك.

ونحن، لأننا نريد للمفاوضات أن تكون منصفة وناجحة، نؤمن بجدوى إجراء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في إطار مؤتمر دولي. فمن شأن المفاوضات في وجود أصدقاء مشتركين وداعمين أن تعزز على خير وجه عملية السلام، وذلك عن طريق جملة أمور منها تشجيع الحوار، وتحميل الطرفين المسؤولية عن التزاماتهما، وحملهما على عدم الخروج من المفاوضات إلى أن يتم التوقيع على اتفاق. ولقد أجريت جميع المفاوضات الناجحة بين الجانبين العربي والإسرائيلي والمفاوضات الأخرى في التاريخ الحديث بمساعدة طرف ثالث شجع الطرفين طوال مراحل المفاوضات وساعدهما على الوصول إلى اتفاق. وينبغي، كما اقترحت اللجنة الوزارية العربية مؤخرا، النظر في ذلك الخيار بجدية ودعمه على نطاق واسع.

وينبغي لمجلس الأمن، بصفته الجهاز المسؤول في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، وأعضاء الجماعة الرباعية في مجموعهم، ألا يسمحوا بأن تفلت هذه الفرصة التاريخية من أيدينا. وينبغي اغتنام الفرصة المتاحة عن طريق إعادة طرح مبادرة السلام العربية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وينبغي تنشيط خارطة الطريق. وينبغي احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ما زالت تمثل الأساس لأي عملية للسلام، وعدم تنحيتها جانبا. وستكفل هذه الجهود تهيئة بيئة إيجابية للحوار والمفاوضات المنصفة بين الجانبين من أجل تحقيق الحل القائم

على أساس وجود دولتين تعيش فيهما إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ويجب بطبيعة الحال أن تتضمن هذه الجهود اتخاذ تدابير عاجلة لعلاج الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن لأي جهود للسلام أن تكلل بالنجاح إذا سمح لحالة الأزمة هذه بالاستمرار. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتخذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الإقلاع عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان واعتداءاتها الجسيمة على الشعب الفلسطيني. وينبغي، علاوة على ذلك، الكف عن مواصلة عقاب الشعب الفلسطيني وإثقال كاهله بشروط لا تنتهي وجزاءات غير عادلة. وكيف يمكن التغاضي عن ذلك في الوقت الذي ما زالت تتصرف فيه السلطة القائمة بالاحتلال دون عقاب ودون مساءلة على كل الجبهات؟ وينبغي رفع الجزاءات فورا، والسماح باستئناف تقديم المساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني لتخفيف الأزمة الإنسانية والمساعدة على إعادة بناء المؤسسات، ودعم جهود السلطة الفلسطينية الجادة لتعزيز الاستقرار على أرض الواقع وإحراز تقدم نحو التوصل إلى سلم تفاوضي.

كل هذا ضروري للإبقاء على الأمل حيا في النفوس، ودعم الزخم الذي تولد مؤخرا لتعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة ونهائية، نسعى إليها جميعا بجد شديد.

وينبغي لنا جميعا تحمل مسؤولياتنا في هذا الصدد. ويؤكد الجانب الفلسطيني مجددا اليوم التزامه بالقيام بذلك ويطالب مرة أخرى بدعم جميع الأطراف المعنية في هذا المسعى العاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر إلى ممثلكم الدائم وإلى وفد المملكة المتحدة برمته على إدارتهما المقتدرة للمجلس وقيادتهما الرائعة خلال شهر نيسان/أبريل. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

لا بد لي أن أعترف بأنه، على الرغم من أنني سُررت وتشجعت بالبيانات التي ألقاها أعضاء المجلس الذين سلموا بالتغيرات الهائلة والايجابية الذي تمت على أرض الواقع وسلطوا الضوء على الفرص المتاحة، فإنني شعرت بحزن شديد جراء إحساسي ''بتكرار المشهد من جديد''، على نحو ما أظهره المراقب الفلسطيني. فذلك البيان غريب، ومقلق وممل، إن كان بالفعل يعبر عن آراء الشعب الفلسطيني. والحديث عن غزة على أنها ''سجن كبير'' يتجاهل بشكل صارخ الحقيقة المتمثلة في أن إسرائيل غادرت كل شبر من غزة قبل حوالي سنتين، وأن الفلسطينيين أنفسهم هم من جعلوا منها سجنا لسكانهم، بتحويلها إلى قاعدة للإرهاب ومنصة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل منذ أول يوم. والحديث عن ''الأسرى الفلسطينيين المساكين'' على أنهم ''ضحايا'' يشكل محاولة فاضحة لوصفهم بأنهم ضحايا مساكين سجنوا لارتكابهم مخالفات لقانون المرور بدلا من كونهم قتلة دمويين ارتكبوا أعمال قتل فظيعة وهم مسؤولون عن وفاة مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء، والأطفال، والرضع.

بالأمس، احتفلنا في إسرائيل بعيد استقلالنا، الذي يمثل الذكرى السنوية التاسعة والخمسين لإقامة الدولة. والمناسبة بطبيعة الحال، لحظة للفرح والاحتفال العارمين.

فنحن نحتفل بأكبر معجزة يعيشها شعبنا في التاريخ المعاصر: أي هبة بلدنا المتمثلة في أن يكون شعبا حرا في وطننا. ونحتفل بحيوية وقوة دولة إسرائيل. ونحتفل بنهضتها ونموها الرائعين، لا سيما في بلد صغير جدا وبعد مجرد ٥٩ سنة من وجوده. كما نحتفل بجمال وانفتاح الديمقراطية الإسرائيلية، والإسهامات المثرية والغنية للإسرائيليين على الصعيد الدولي في الفنون، والثقافة، والعلم، والطب، وصمود شعب يحلم صادقا كل يوم بأن يحل السلام.

ولكن واقع التاريخ الإسرائيلي يعني أن يوم الاستقلال يمثل أيضا مناسبة رسمية، نتذكر فيها صعوبات الماضي. ونحيي ذكرى الشجاعة الباسلة لجنودنا الذي جادوا بأرواحهم دفاعا عن شعب إسرائيل والمأساة الكبيرة التي أصابت ضحايا الإرهاب. ونحن نحزن عليهم، ونفتقدهم. وكان من شأنهم أن يسهموا إسهاما كبيرا في الحياة في إسرائيل وفي تحسين العالم بأسره.

ولكن ما يجول بخواطرنا ليس واقع التاريخ وحده، وإنما أيضا واقع الحاضر وتحديات المستقبل.

وأود عند هذه النقطة أن أشيد أيضا بالأمين العام على الزيارة الحسنة التوقيت والحساسة التي قام بها للمنطقة الشهر الماضي. وبعد أن رافقته خلال زيارته لإسرائيل، كان من دواعي الشرف أن اشهد بشكل مباشر التزامه وتفانيه ونزاهته.

وبالعودة إلى الحقيقة على ارض الواقع، فقد ظهرت تلك الحقيقة المروعة مرة أخرى أمس حينما قامت حماس، باعترافها وبإعلانها بالذات، بإطلاق أكثر من ٢٨ من صواريخ القسام و ٦١ قذيفة هاون على إسرائيل، وهي حقيقة تم بشكل واضح وصارخ تجاهلها في البيان الذي استمعنا له من فورنا من ممثل فلسطين. ولقد انفجرت الصورايخ في مساحة واسعة من الأرض، وصولا إلى مدينة عسقلان في الشمال. وأقل ما توصف به هذه الهجمات، التي شنت بينما كان الإسرائيليون يستيقظون للاحتفال بيوم الاستقلال، هو أنها عمل من أعمال الاستفزاز البالغ. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، علمنا أن إطلاق حماس الوحشي للصورايخ لم يكن سوى واجهة لصرف الانتباه عن خططها الشريرة حقا لاختطاف جندي إسرائيل. ومن حسن الطالع أن قوات الدفاع الإسرائيلية أحبطت الاختطاف.

وأعلنت حماس أمس أن وقف إطلاق النار الذي ظل قائما في قطاع غزة باطل ولاغ. ومنذ بدء وقف إطلاق النار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مارست إسرائيل باستمرار ضبط النفس في ما يتعلق بإطلاق أكثر من ٢٠٠ صاروخ عليها من جانب الإرهابيين الفلسطينيين. وتحتفظ إسرائيل دائما بالحق في الدفاع عن نفسها وعن شعبها، على النحو الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وستقوم بذلك إذا لم تتوقف الهجمات.

إنني انصح بشدة الفلسطينيين والعالم بعدم إساءة تفسير ضبط النفس هذا بأنه خضوع أو اعتباره أمرا مسلما به. ونحن لن نكتفي بمجرد الاسترخاء والتحمل، وسنقوم بكل العمل اللازم لإنهاء هذا العنف.

وفي حالة ما إذا كان لا يزال هناك أي متشككين، ذلك أن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس قد كشفت أمس عن ميولها الحقيقية. وليست إسرائيل بحاجة إلى أدلة إضافية لتعلم أن طرق حماس ليست هي طرق السلام. فقد بينت حماس أنها لن توقف حملتها الإرهابية حتى تتحقق أطماعها الآثمة في تدمير إسرائيل.

وقد أوضح المجتمع الدولي، ممثلا في المجموعة الرباعية، التزامات الحكومة الفلسطينية بجلاء تام، وهي: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب والتقيد بالاتفاقات السابقة. وتحتفظ حماس كذلك بالجندي

الإسرائيلي غيلاد شاليت، الذي اختطفه الإرهابيون في حزيران/يونيه الماضي. تلك الشروط الأساسية هي مبادئ السلام. وبما أن الحكومة الفلسطينية تستخف بهذه الشروط وتعتبر الإرهاب هدفا مشروعا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي سياسته تجاه الحكومة المذكورة. فلا شيء، لا مبادرات، ولا مؤتمرات قمة، ولا إعلانات، يمكن أن تكون بديلا عن إنهاء الإرهاب الفلسطيني. وسوف نستمر في التواصل مع الرئيس عباس، كما يفعل رئيس الوزراء أولمرت في اجتماعاتهما التي يعقدانها كل أسبوعين، ولكننا سنقاتل حماس كأن عباس غير موجود.

وبعد انقضاء تسعة أشهر على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا تزال الحالة على امتداد الخط الأزرق في الشمال تبعث على القلق الشديد. وقد حددت إسرائيل بصفة خاصة ثلاث مجالات رئيسية تستلزم الاهتمام: وجود عناصر حزب الله المسلحة جنوب نهر الليطاني ونقل الأسلحة من سوريا إلى حزب الله في لبنان في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة؛ والقلق من أن تكون وجهة البعض من هذه الأسلحة هي جنوب لبنان؛ واستمرار اختطاف جندينا أودي غولدفاسر وإلداد ريغيف، اللذين اختطفهما إرهابيو حزب الله قبل ما يقرب من ١٠ أشهر. إن استمرار اعتقالهما وعدم وجود أي بادرة على حياتهما يوجدان أزمة إنسانية خطيرة.

وأود أن أشير عند هذه النقطة إلى وجود خمسة جنود إسرائيليين آخرين في الأسر، دون أن تقدم أي معلومات عن سلامتهم أو مكان وجودهم. وهم رون أراد، وزخاري باومل، ويهودا كاتز، وتسفاي فيلدمان، وغاي تشيفر. ونحن نصلي من أجل سلامتهم، ونترقب عودتهم إلى الوطن. إننا نحث المجتمع الدولي وهذا المجلس على بذل قصارى جهدهما لتحقيق ذلك. ونبتهل كذلك من أجل أن يعود الصحفي البريطاني، ألن جونستون، سالما.

إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا لبس فيه عندما يطالب بنزع سلاح حزب الله في منطقة جنوب نهر الليطاني، وبوضع حد لنقل الأسلحة إلى إرهابيي حزب الله وبالإفراج الفوري وغير المشروط عن جندينا. إن الأعمال السافرة لإيران وسورية - راعيتي الإرهاب في لبنان، واللتين تعيدان تسليح حزب الله وتقومان بإرسال الأسلحة في تحد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) - يجب أن تتوقف الآن.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن إسرائيل ترحب بتقرير الأمين العام الأخير (S/2007/147) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقد شجعها البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس أثناء جلسته رقم ٥٥٦٤، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/12). وإن إسرائيل، بصورة خاصة، مسرورة من الاهتمام الذي أولي للحركة المشروعة للأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية والمطالبة بإنفاذ الحظر على توريد السلاح. وتأمل إسرائيل أن يؤدي بذل جهد متضافر في المجالين إلى تحقيق المزيد من الاستقرار وأمن أكبر.

وفي الوقت الذي تتطلع فيه إسرائيل إلى سنة قادمة مزدهرة وآمنة - السنة الستين لاستقلالنا - نعرف أنه لا يوجد نقص في التحديات التي تنتظرنا. لكننا مستعدون لمواجهة كل واحد منها، بغض النظر عما سيكلفنا ذلك. إن إسرائيل ترنو إلى العيش في سلام مع جميع جيرانها. ومع أننا نعرف أن تلك الجهود يمكن أن تعزز من قبل المعتدلين في المنطقة، نعرف كذلك أنه لا يوجد أحد يمكنه أن يحقق السلام لجيراننا. فالأمر يعود إلى الأطراف نفسها لتظهر الشجاعة في مواجهة المتطرفين وتحمل مسؤولياتها.

وفي الوقت نفسه، سوف تواصل إسرائيل الدفاع عن نفسها، بينما تبتهل من أجل السلام، مستمدين القوة بعضنا

من بعض ومؤمنين بعقيدتنا وتقاليدنا، وبتقدمنا الاجتماعي وقيمنا الإنسانية وبشعبنا، حيثما كان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، برئاستكم لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أعرب عن تقديري لحكومتكم ولمجلس الأمن على الدعم المتواصل والاستعراض الدقيق للأحداث في لبنان. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا لوفد جنوب أفريقيا على قيادته للمجلس خلال الشهر الماضي.

إن لبنان يقدر تقديرا عاليا جهود هذه الهيئة الموقرة ويقدر إنجازاتها الكبرى. كما أود أن أعرب عن امتناننا للسيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وماذا عسانا أن نقول عن الحالة في الشرق الأوسط؟ إنه صراع يناهز عمره ٦٠ عاما، ونتج عن اقتلاع أمة وتحويل أغلبية مواطنيها إلى لاجئين. إنه تاريخ سلام متعثر وأفق مسدود وحروب متكررة وألم ومعاناة هائلين وتطرف متصاعد. ولا بد لنا جميعا أن نستخلص العبر من تلك المظالم لكي نقي العالم من العنف والتطرف في المستقبل.

قبل خمس سنوات، عقد القادة العرب مؤتمر قمة في بيروت واعتمدوا مبادئ مبادرة عربية للسلام، تقام بمقتضاها دولتان وتعاد الأراضي إلى أصحابها وتعالج قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وتقام علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل في ظل سلام كامل. وقبل خمس سنوات رفضت إسرائيل تلك المبادرة.

وبسبب ذلك، فإن الشرق الأوسط اليوم، وللأسف، لا يختلف كثيرا عما كان عليه سابقا. فسياسات إسرائيل الاستيطانية تتواصل على نفس المستوى من التصميم وقصر النظر، وبما يجلب الضرر للجميع، حيث يستمر بناء جدار السجن، ويتواصل نمو المستوطنات والعقوبات الجماعية لمجموع السكان.

وفي يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس من هذا العام، عقد القادة العرب مؤتمر قمة آخر في الرياض، وأعادوا تنشيط مبادرة السلام لعام ٢٠٠٢ مع آلية للمتابعة. وفي ١٨ نيسان/إبريل، عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بمبادرة السلام اجتماعا وقررت تشكيل وفد وزاري للترويج لمبادئ السلام. وسيعقد هذا الوفد اجتماعات مع الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وكرر الاجتماع تأكيد الالتزام العربي بالحل السلمي الشامل والعادل للصراع العربي الإسرائيلي. ولكن نفس الدرجة من الالتزام مطلوبة من جانب إسرائيل من أجل تحقيق ذلك السلام واتخاذ تدابير بناء الثقة. ودعا مؤتمر القمة العربي كذلك إلى عقد مؤتمر دولي - بمشاركة جميع الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها إسرائيل، بإشراف الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية - من أجل استئناف المفاوضات على جميع المسارات. وهذه المبادرة فرصة تاريخية يجب اغتنامها لتأمين السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وبالانتقال إلى لبنان، أود أن أؤكد أن لبنان ملتزم بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ، وأنه متقيد بالتزاماته بموجب ذلك القرار ويتطلع إلى وقف دائم لإطلاق النار يضمن استقرار لبنان وأمنه. إلا أن عمليات تحليق طيران إسرائيل المتكررة في المجال الجوي اللبناني، ومواصلة احتلالها للجزء الشمالي من بلدة غجر اللبنانية في خرق للخط الأزرق، واستمرار احتجازها لمدنيين لبنانيين في السجون الإسرائيلية، وجميع انتهاكاتها للقانون الدولي تزيد من تفاقم حالة هي متوترة أصلاً.

ومع أن تلك الانتهاكات ليست مرتبطة بإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة غير المشروعة، فقد اتخذ لبنان سلسلة من التدابير اللازمة للحد من أنشطة التسلح غير المشروعة. ولتحقيق هذه الغاية، قام بنشر أكثر من ٨٠٠٠ جندي على حدوده الشرقية والشمالية مع سورية، ويتعاون مع الحكومة الألمانية في مشروع تجريبي لتحسين أمنه الحدودي.

ولا تزال الحالة جنوب نهر الليطاني هادئة بشكل عام، حيث أن التعاون والتنسيق جيد تماما بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأي مزاعم أخرى مختلفة لا يمكن قبولها. علاوة على ذلك، فقد نجحت القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة في تأمين مياهنا الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عرض الأمين العام بان كي - مون إرسال بعثة لتقييم الوضع الأمني على طول الحدود الشمالية والشرقية، ونحن سنتعاون معها بالكامل. إننا نعتبر مراقبة الحدود ومنع دخول الأسلحة غير المشروعة من القضايا الحيوية للأمن الوطني.

لا تزال القنابل العنقودية تشكل تهديدا مستمرا للسكان المدنيين في جنوب لبنان. ونحن نحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة حول مواقع إلقاء هذه القنابل وتقديم خرائط الألغام الأرضية التي زرعوها أثناء عدوانهم. وأي إدعاء آخر من إسرائيل يهدف إلى صرف الانتباه عن هذه الجريمة في مجال العمل الإنساني إنما هو خدعة يجب رفضها.

وفي غضون ذلك، ترحب الحكومة اللبنانية بالتقدم الذي أحرزه رسامو الخرائط التابعون للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا وتتطلع إلى توصيات الأمم المتحدة في هذا الصدد، التي ستردد صدى الاقتراح اللبناني الوارد في خطة لبنان ذات السبع نقاط الداعية إلى انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا اللبنانية ووضع تلك المزارع تحت ولاية الأمم المتحدة.

ويتابع لبنان أيضا الأمر البالغ الأهمية المتمثل في المحكمة الخاصة للبنان لحماية الحريات ووضع حد للإفلات من العقاب في بلدنا. إن المحكمة في غاية الأهمية للسلام والاستقرار في لبنان، الذي لديه تاريخ مأساوي طويل من الاغتيالات السياسية مع الإفلات من العقاب.

إن العالم لا يستطيع أن يتحمل خمس سنوات أخرى من الرفض والمبادرات الأحادية الجانب. إن العالم لا يستطيع أن يتحمل خمس سنوات أخرى من الاشتراط والريبة. ولا يستطيع أن يتحمل خمس سنوات أخرى من التدمير والموت.

إن السلام ليس ترفا؛ إنه ضرورة لوجود مستقبل أفضل وسيادة الاعتدال. والسلام من شأنه ضمان الحياة والحرية والكرامة والرخاء والعدالة لجميع مواطني المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد درويش (الجمهورية العربية السورية): شكرا، سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء نهنئكم بترؤس بلادكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نعبر عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها المندوب الدائم لجنوب أفريقيا ووفده خلال ترؤس بلده الصديق لمجلس الأمن في الشهر المنصرم، والتي تميزت بالتزام جنوب أفريقيا الدقيق بالقيم والمثل النبيلة، وعكست إرثا عظيما من النضال المعادي للعنصرية والتمييز العنصري، وتأكيد حقوق الشعوب إعمالا لأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي. كما أود أن أعرب عن شكرنا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة التي قدمها إلينا هذا الصباح.

تتزامن جلسة مجلس الأمن المخصصة لاستعراض الحالة في الشرق الأوسط لهذا الشهر، مع احتفال بلادي بالذكرى الحادية والستين لجلاء الاستعمار الفرنسي عن ترابها، والذي عانينا منه الكثير. ومعروف لأعضاء المجلس أن منطقة الشرق الأوسط عانت على مدى عقود طويلة من الاستعمار والتقسيم والاحتلال والغزو والظلم والقهر وتزوير الحقائق وعدم الاستقرار واستخدام القوة ضد شعوبها.

ويمثل استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، ورفض إسرائيل التجاوب الجدي مع المبادرة العربية للسلام؛ وقرع إسرائيل لطبول الحرب مجددا، صورة لاستمرار العدوان على حقوق شعوبنا، وتأكيدا لعدم إيمان إسرائيل بالسلام.

في مواجهة تملص الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من استحقاقات السلام العادل والشامل بذرائع واهية لا تصمد أمام الحقائق، أعاد القادة العرب في قمتهم المعقودة أواخر الشهر الماضي إطلاق مبادرة السلام العربية التي واجهتها إسرائيل بالتحايل ومحاولات الالتفاف عليها ووضع الشروط التي تعني عمليا رفضا كاملا لها.

وبهذه المناسبة اسمحوا لي أن أطلع المجلس على أهم العناصر التي تضمنتها مبادرة السلام العربية والتي رفضتها إسرائيل منذ اعتمادها في العام ٢٠٠٢، وهي مستمرة الآن بالمراوغة بقصد قتلها والإجهاز عليها. إن المبادرة العربية تؤكد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، وعلى أن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها. وانسجاما مع مبادئ الشرعية الدولية فإن المبادرة العربية تؤكد أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل؛ حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) لسنة ١٩٤٩. وترفض المبادرة العربية كافة أشكال التوطين، وتؤكد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وتطبيقا لقرارات قمة الرياض، فقد اجتمعت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في القاهرة يوم ١٨ نيسان/أبريل الجاري، حيث اعتمد الوزراء خطة لطرح وجهة النظر العربية حول سبل تنفيذ هذه المبادرة. وأكدوا أن الالتزام العربي بتحقيق السلام العادل والشامل للصراع العربي - الإسرائيلي يستوجب التزاما مقابلا من جانب الحكومة الإسرائيلية لتحقيق هذا السلام. وفي هذا المجال فإنه يتوجب على إسرائيل اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الثقة، والبدء في عملية مفاوضات جادة على المسارات كافة، على أساس مبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية ذات الصلة، وفق إطار زمني محدد. ويجب البناء على ما تم إنجازه سابقا في عملية السلام. كما دعا الوزراء العرب إلى عقد اجتماع دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لإطلاق عملية مفاوضات مباشرة على كافة المسارات وفقا للمرجعيات المتفق عليها مع تحديد إطار زمني لإنجازها.

لقد أصيبت حكومات إسرائيل المتعاقبة بداء العدوان ورفض يد السلام الممدودة إليها، ومارست إسرائيل سياسة العدوان والاغتيالات والتصعيد والاستفزاز. فالعدوان الذي شنته على لبنان في تموز/يوليه الماضي والاغتيالات التي تقوم بها فرق الموت الإسرائيلية لاغتيال القادة والمواطنين الفلسطينيين، علاوة على الاستمرار في احتجاز عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بما في ذلك رئيس المجلس، وعدد كبير من الوزراء الفلسطينيين، يبين حجم

استهتار الحكومات الإسرائيلية بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ احترام الإدارة الديمقراطية للشعوب.

كما انتهكت إسرائيل اتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل خمسة أشهر، وذلك بارتكابها لجرائم القتل اليومي وتدميرها لممتلكات الشعب الفلسطيني وبناه التحتية. كما واصلت إسرائيل استخدام المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية، ناهيك عن استمرارها بحصارها اللاإنساني الذي فرضته على الشعب الفلسطيني، واستمرارها في تشييد الجدار الفاصل في انتهاك صارخ لفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد أقدمت إسرائيل إبان احتلالها للجولان العربي السوري على استخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وتهويد السكان وطمس هويتهم وانتمائهم، وطردهم بالقوة من أرضهم ومدنهم وقراهم ومزارعهم، التي بلغ عددها ٢٤٤ بلدة وقرية في العام ١٩٦٧. وسخرت إسرائيل كافة إمكاناتها لزرع المستعمرات وجلب المستوطنين إليها من شتى بقاع العالم ممن ليس لهم أي علاقة بهذه الأرض المحتلة. كل ذلك على حساب حرمان أبناء الجولان السوري من أرضهم ورزقهم وحرياتهم وحقوقهم الأساسية والإنسانية كافة. وقد حاولت إسرائيل ضم الجولان وفرض قوانينها وولايتها القانونية عليه، إلا أن الشرعية الدولية ممثلة بقرارات الأمم المتحدة أكدت رفضها لهذا القرار، حيث اعتبر مجلس الأمن بقراره ٤٩٧ (١٩٨١) أن القرار الإسرائيلي بضم الجولان باطل ولاغ وليس له أي أثر قانوني.

كما تواصل إسرائيل دفن نفاياتها النووية وزرع الألغام في الجولان المحتل غير آبهة بما يشكل ذلك من خطر جسيم على حياة المواطنين السوريين والبيئة المحيطة بهم. كذلك تستمر إسرائيل باعتقال عدد من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، في ظروف لا إنسانية، وتعاملهم معاملة تتنافى مع القوانين والاتفاقيات الدولية. وفي هذا المجال فإن بلادي تدعو مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات جدية ضد إسرائيل لإجبارها على الإفراج عن أسرانا المعتقلين في سجونها، خاصة وأن بعضهم قد أمضى ما يزيد عن ربع قرن في هذه السجون. وأود أن أشير أيضا إلى أن قوة إسرائيلية مؤلفة من ١٥ سيارة اقتحمت في صباح ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مترل المواطن السوري غسان رباح، من بلدة مجدل شمس المحتلة، حيث تعرض لمعاملة وحشية، مما أدى إلى نقله على إثرها مع زوجته إلى المستشفى. كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح نفس اليوم المهندس فارس مجيد، من مجدل شمس أيضا، بعد اقتحام مترله وتفتيشه، وقد تعرض لنفس المعاملة الوحشية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي.

لقد اختارت سورية السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لاستعادة الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وعلى إسرائيل أن تدرك أن هذا السلام يتطلب انسحابها من الجولان المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ والانسحاب من باقي الأراضي العربية المحتلة.

وأجد لزاما علي، سيدي الرئيس، قبل أن أقرأ خاتمة بياني أن أرد على تعليقات بعض الوفود فيما يتعلق بإشارة بعضها في هذه الجلسة، خلال الادعاءات والافتراءات التي سبقت، وخاصة الإسرائيلية منها، فيما يتعلق بنقل السلاح عبر الحدود، لأن ذلك أصبح أمرا يثير السخرية وبعيدا عن الواقع. فإن سورية قد أعربت على أعلى المستويات عن التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أشار الأمين العام، السيد بان كي مون، البارحة في دمشق، في مؤتمره الصحفي، إلى ذلك بكل وضوح. وقد اتخذت سورية جميع الإجراءات اللازمة على حدودها لتطبيق الجزء المتعلق بها من

هذا القرار. وهذا ما أكده الأمين العام في تقريره الأخير أيضا.

وبشكل مواز لالتزام سورية بالجزء المتعلق بها من هذا القرار، فإن إسرائيل تستمر بانتهاكاتها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). تلك الموثقة والموصوفة في تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ضبطت السلطات اللبنانية أسلحة إسرائيلية وشبكات تجسس إسرائيلية داخل لبنان، وعملاء للموساد الإسرائيلي ممن نفذوا اغتيالات سياسية في لبنان. وتلك جميعها تشكل مخالفات خطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكل ذلك كان بهدف التأثير سلبا على الوضع اللبناني وضرب العلاقات الأخوية السورية اللبنانية.

وقد صرح السيد لين باسكو في بيانه هذا الصباح بأن الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية أمر غير مبرر بحجة انتهاك مزعوم آخر. فما بالكم، سيدي الرئيس، إن لم يكن هناك أي انتهاك من هذا القبيل كما تشير الدلائل والوقائع؟ ونود الإشارة، في هذا السياق، إلى أن المسؤولين اللبنانيين، قد نفوا، على أعلى المستويات، بمن فيهم رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، قبل أسابيع قليلة، هنا في الأمم المتحدة، وخارجها، ومسؤولون آخرون، وجود أي حالة تهريب للسلاح عبر الحدود السورية اللبنانية. وهذا ما أكده أيضا الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره (S/2007/147). ونشير أيضا في هذا الصدد إلى أن وزير الدفاع اللبناني قد ذكر قبل فترة قليلة أنه لا يمكن لبعوضة أن تعبر الحدود السورية اللبنانية.

لقد ضاعفت سورية حرس الحدود على الجانب السوري. وقامت بتسيير دوريات على مدار الساعة، إضافة إلى تعزيز السواتر الترابية لمنع حدوث أي حالة تهريب عبر الحدود.

ونود أن نذكِّر المجلس بأن السلطات الأمنية السورية، في إطار متابعتها الدقيقة لعدم تهريب السلاح إلى لبنان، قد ضبطت شاحنة تحمل لوحات عراقية بداخلها أسلحة مهربة كانت في طريقها إلى لبنان. وقد قمنا بإعلام السيد الأمين العام وأطلعناه على البراهين والمعلومات الدقيقة المتعلقة بذلك. وكذلك تم إعلام مجلس الأمن بشكل تفصيلي في رسالتنا المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

كما نود أن نبلغ أعضاء المجلس بأن اجتماعات اللجنة المشتركة السورية اللبنانية مستمرة، حيث عقدت اللجنة اجتماعين سابقين، وسيعقد الاجتماع الثالث في نهاية نيسان/أبريل الجاري، لضبط الحدود بين البلدين ومنع أي عملية تهريب عبرها.

ختاما أود أن أشير إلى أن التصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، أولمرت، بأن قرار العدوان على لبنان كان قد اتُخذ قبل أربعة أشهر من بدئه في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، واعتراف ممثل سابق لدولة دائمة العضوية في هذا المجلس، بأن بلاده قد منعت مجلس الأمن من التوصل إلى وقف عاجل لإطلاق النار خلال ذلك العدوان، وكذلك المناورات العسكرية الضخمة التي تجريها إسرائيل حاليا في الجولان السوري المحتل، تشكل أدلة دامغة على إمعان إسرائيل في سياساتها العدوانية التي سوف لن تجلب إلى المنطقة سوى المزيد من التوتر والدمار وعدم الاستقرار.

إن سورية تطالب مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة تحديدا وفي العالم، والضغط على إسرائيل لتنفيذ قراراته، وبخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة سلام شامل وعادل في المنطقة، يستند إلى مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، ومرجعية مدريد للسلام بما

يضمن إعادة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، إيمانا منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن للجميع في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم التي قدموها اليوم.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

ختاما، أود باسم المجلس، أن أردد عبارات الامتنان التي وجهها السيد باسكو إلى ألفارو دي سوتو على خدمته طوال حياته العملية للأمم المتحدة، بما في ذلك القضية التي توحدنا جميعا هنا اليوم – قضية السلام في الشرق الوسط.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.